د. مصطفى عثمان إسماعيل



قضايا أفريقية معاصرة

مكتبة مدبولى

قضايا افريقية معاصرة

اسم الكتاب : قضايا افريقية معاصرة

اسم المؤلف : د. مصطفى عثمان اسماعيل

الطبعة : الاولى

رقم الايداع : ٨٣٢٩/ ٢٠٠٨

الترقيم الدولى : ٩ - ٧٤٩ - ٢٠٨ - ٩٧٧

الناشر : مكتبة مدبولى

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٢٥٧٥٦٤٢١ ف : ٢٥٧٥٢٨٥٤

Web site : www.madboulybooks.com
E_ mail : info@madboulybooks.com

قضايا افريقية معاصرة

د. مصطفى عثمان اسماعيل

مكتبة مدبولى
٢٠٠٨

تقديم

يسعدني ان أقدم للقراء والمهتمين هذا الكتاب الذى يضم بين دفتيه أوراقاً تعنى ببعض التطورات والهموم والتحديات الإفريقية قدمها الكاتب السياسي السودانى المرموق الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل من خلال منابر فكرية متفرقة فى طرابلس الغرب ومهرجان أصيلة بالمغرب والمنتدى الثقافى بـ (ابو ظبى) ، ومما يكسب هذه الأوراق أهميتها فضلاً عن ما تحتويه من رصد ورؤى وأفكار ، الموقع السياسي البارز الذى يشغله الكاتب حالياً فى بلاده كمستشار لرئيس الجمهورية ومواقفه السابقة فى إدارة الدبلوماسية السودانية كوزير للدولة بوزارة الخارجية (١٩٩٦ – ١٩٩٨) ثم وزيراً للخارجية (١٩٩٨ – ٢٠٠٥) ومن قبل موقعه فى تأسيس وإدارة مجلس الصداقة الشعبية العالمية ، وهى مواقع كان له فيها وما يزال دوره المشهود فى ابتداع ومساندة الأفكار الرامية لبناء قواعد وحدة – افريقية راسخة كما انه كان ومازال أحد ابرز الناشطين لتفعيل آليات التعاون العربي – الإفريقي وبناء علاقات متوازنة بين الدول المنظومة الإفريقية ومحيطها العالمي قائمة على الاحترام المتبادل وتبادل المنافع وله إسهاماته الفاعلة والعديدة فى هذا المجال .

وإنني آمل مخلصاً ان يحقق هذا الكتاب ما نصبو إليه جميعاً من تحريك للنقاش والحوار حول محتوياته بما يسهم فى تطوير الأفكار خاصة حول مشروع إفريقيا الموحدة وهو احد أهم التحديات التى تواجه إفريقيا عامة والاتحاد الإفريقي على وجه التحديد ...

أسال الله العلى القدير ان يوفق أبناء إفريقيا فى بناء أمتهم المتحدة ودولتهم القوية الواعدة وما ذلك على الله بعزيز .....

السفير عثمان السيد فضل السيد
مندوب السودان الدائم لدى منظمة
الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي (١٩٩١–٢٠٠٥)

من أغاني إفريقيا

الشاعر محمد الفيتوري

يا أخي في الشرق ، في كل سكن

يا أخي فى الأرض ، فى كل وطن

أنا أدعوك .. فهل تعرفنى ؟

يا أخا أعرفه .. رغم المحن

إنني مزقت أكفان الدجى

إننى هدمت جدران الوهن

لم أعد مقبرة تحكى البلى

لم أعد ساقية تبكى الدمن

لم أعد عبد قيودى

لم أعد عبد ماض هرم عبد وثن

أنا حى خالد رغم الردى

أنا حر رغم قضبان الزمن

فاستمع لى .. استمع لى

إنما أذن الجيفة صماء الأذن

إن نكن سرنا على

الشوك سنينا

ولقينا من أذاه ما لقينا

إن نكن بتنا ولقينا من أذاه ما لقينا

إن نكن بتنا عراة جائعينا

أو نكن عشنا حفاة بائيسنا

إن تكن قد أوهت الفأس قوانا

فوقفنا نتحدى الساقطينا

إن يكن سخرنا جلادنا

فبنينا لأمانينا سجونا

ورفعناه على أعناقنا ولثمنا قدميه خاشعينا

وملأنا كأسه من دمنا

فتساقانا جراحا وأنينا

وجعلنا حجر القصر رؤوسا ونقشناه جفونا وعيونا

فلقد ثرنا على أنفسنا ومحونا وصمة الذلة فينا

الملايين افاقت من كراها ما تراها

ملأ الأفق صداها

خرجت تبحث عن تاريخها

بعد ان تاهت على الأرض وتاها

حملت فؤسها وانحدرت

من روابيها وأغوار قراها !..

فانظر الإصرار فى أعينها وصباح البعث

يجتاح الجباها

يا أخى فى كل أرض عريت من ضياها

وتغطت بدماها

يا اخى فى كل ارض وجمت شفتاها

واكفهرت مقلتاها

قم تحرر من توابيت الأسى

لست اعجوبتها

أو مومياها انطلق

فوق ضحاها ومساها

مقدمـــــــــــــــــــة

يجئ هذا الكتاب متميزاً بخصوصية أفريقيا التي تقطنها شعوبٌ تختلف وتتحد، تختلف لغةً وثقافةً، وتتحد في أفريقيتها وتاريخها الذاخر بالعظات والعبر وكذلك همها في التوحد والتنمية والاستقلال الكامل بمواردها الغنية، تتحد في مستقبلها الواعد بالبشارة وخيرات باطن الأرض وظاهرها.

دخلها العرب دعاةً وتجاراً فتصاهروا واستقر أحفادهم حيث قُبِر الآباء. ودخلها الغربيون فاتحون مستعمرون. فبقي العرب في شمالها وغالب منافذها على البحار. وخرج المستعمرون بعد أن نهبوا ثرواتها وقسموا شعوبها وقبائلها وإستعبدوا إنسانها فتركوها تعاني الفقر والحرب. هذا الواقع أفرز تحديات جسام أمام نهضة ووحدة واستقلال القارة الأفريقية.

في عصرنا هذا يدور صراعاً لبسط النفوذ في القارة البكر بين أوروبا وأمريكا فيما بينهما من جهة والصين من جهة أخرى. إذ تسعى أوروبا وأمريكا كل على حدا لبسط نفوذها في القارة ورعاية مصالحها الخاصة بينما تعمل الصين على شراكة تقوم على مصالح متبادلة دون أطماع في نفوذ سياسي.

جملة ما يحتويه الكتاب عدة اوراق عمل قُدمت في مناسبات مختلفة من العام ٢٠٠٧م. القاسم المشترك بينهم هو أفريقيا التي تتمدد في همومنا عرباً وأفارقة.

الورقة الأولى بعنوان التطور المؤسسي لفكرة الحكومة الأفريقية، قدمت بطرابلس في ملتقى الفعاليات الأفريقية من أجل إنجاز الحكومة الإتحادية الأفريقية في يونيو ٢٠٠٧. تمثل الورقة خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية لفكرة الحكومة الأفريقية التي تعني وحدة القارة في إتحاد يقوم على مصالحها الإقتصادية والثقافية والأمنية والسياسية.

الورقة الثانية قُدمت في منتدى مهرجان أصيلة بالمغرب في أغسطس ٢٠٠٧ الذي كان تحت شعار (أفريقيا وأوروبا تحديات "الواحد" والتزامات "الآخر") والتي تناولت العلاقات الأفريقية الأوربية محفزات الحوار والتحديات التي تواجه الطرفين. وتعمل الورقة على دراسة السودان كنموذج لدولة إفريقية لها من العلاقات "سلباً وإيجاباً" بالقارة الأوروبية وقد بدأت فعلاً عدد من الحوارات المتواصلة مع بعض الدول الأوربية منفردة ومع الإتحاد الأوربي كإطار يضم كافة دول أوروبا.

الورقة الثالثة تتحدث عن العرب وأفريقيا "دارفور نموذجاً" وهي عبارة عن محاضرة قدمت بالمنتدى الثقافي بأبوظبي في ابريل ٢٠٠٧م. تناولت الورقة التاريخ الإثني والثقافي لدارفور

والتأثير العربي على ذلك. وكذلك تتناول الورقة بالتحليل الصراع الحالي في دارفور والتدخل السافر لبعض القوى الدولية وجماعات الضغط المتنفذة لاستغلال الصراع لأجندتها الخاصة، هذا نموذج لصراع افريقي لم يتعامل معه الغرب بحيادية ونزاهة.

الورقة الرابعة بعنوان آليات التواصل العربي الافريقى قدمت فى ندوة افاق التعاون العربى الافريقى التى اقيمت على هامش مؤتمر القمة العربية الذى انعقد فى الخرطوم خلال الفترة من ١٨-١٩ مارس ٢٠٠٦. تطرقت الورقة للصلات بين العرب وافريقيا منذ قديم الزمان ودلائلها المتمثلة فى الرويات التاريخية والنقوش والاثار القديمة ثم التداخل بين العرب والافارقة فى عهد الاسلام. تناولت الورقة ملامح التقارب العربى الافريقى فى العصر الحديث وظهور ذلك خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضى والعوامل التى ساعدت على تعزيز هذا التعاون وتاطيره فى المنظومات الاقليمية التى تكونت فى تلك الفترة كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ثم لاحقا الاتحاد الافريقى. تناولت الورقة ايضا العوامل التى ادت الى تعثر التعاون العربى الافريقى منذ اواخر التسعينات وافاق التواصل العربى الافريقى الذى اشتمل على نقاط مهمة لانعاش التعاون بين العرب والافارقة.

نعمل على نشر هذه المعلومات تمليكاً للحقائق ودعماً للحوار ومساهمة في تزويد الباحثين من طلاب العلم ومراكز البحوث ببعض الرؤى التي يمكن أن تُسهم في تطوير الأفكار وتراكم المعرفة حتى يشارك الجميع في بناء وحدة أفريقيا بالكلمة والعمل. وأدعو كافة الباحثين والمهتمين بالشأن الإفريقي أن يستمروا في دعم مشروع أفريقيا الموحدة حتى نحقق حلمنا جميعاً.

مع دعوانا لأهل أفريقيا بأن يُطعَموا من جوعٍ ويَأمَنوا من كل خوف.

د. مصطفى عثمان إسماعيل

التطور المؤسسى
لفكرة الحكومة الأفريقية

التطور المؤسسى لفكرة الحكومة الأفريقية*

مقدمة :

لقد ظلت فكرة الوحدة الأفريقية المطلقة حلماً يراود الآباء المؤسسين للنهضة الأفريقية الحديثة منذ بزوغها فى مطلع القرن العشرين وتبلورها بصورة واضحة فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضى. وكخلفية تاريخية ونظرية ضرورية من أجل إدراك التطور المؤسسي لفكرة الحكومة الأفريقية، بوصفها التجلى السياسي الأمثل للوحدة الأفريقية التى طمح لها أولئك الآباء المؤسسون، تجدر بنا الإشارة إلى أن الساحة الأفريقية قد عرفت على صعيد الفكرة والايدلوجيا ثلاثة مفاهيم محورية لعبت دوراً بارزاً فى تشكيل وعيها الوطني، وفى نشأة تيارات ثقافية ذات مضامين سياسية باكملها من حولها. وقد شكلت تلك المفاهيم فى مجملها إحتجاجاً وثورة منهجية واعية على عنصرية الغرب الإستعمارى، وتعبيراً عن تطلعات الزنوج عموماً وأبناء القارة السمراء على وجه الخصوص لتجاوز واقع الدونية التى فرضها عليهم.

أقدم تلك المفاهيم تاريخا هو مفهوم الجامعة الأفريقية أو الـ Pan- Africanism الذي ورد ذكره للمرة الأولى فى مطلع القرن العشرين على لسان سلفستر وليامز أحد أبناء جزر الهند الغربية الذي نظم المؤتمر الاول للجامعة الأفريقية والذى انعقد بلندن عام ١٩٠٠، وذلك بالتعاون مع المستر "دوبوا". وقد تلت ذلك المؤتمر جهود رواد آخرين من أمثال "ماركوس جارفي"، و"جورج بادمور"، وغيرهما.

يلى مفهوم "الجامعة الأفريقية" مفهوم الشخصية الأفريقية أو الـ African Personality الذى وردت صياغته للمرة الأولى على يد "إدوارد بليدن" الذي ينتمي هو الآخر الى جزر الهند الغربية فى عام ١٩٠٢م، وهو المفهوم الذى

* قدمت بطرابلس في ملتقى الفعاليات الأفريقية من أجل إنجاز الحكومة الإتحادية الأفريقية فى يوبيو ٢٠٠٧.

سيتطور من بعد فى شكل تيار سياسي وأدبي على أيدى نخب البلدان الأفريقية الناطقة بالإنجليزية بصفة خاصة وعلى رأسهم رائد الوحدة الأفريقية المطلقة الرئيس الغاني الراحل "كوامي نكروما".

وثالث تلك المفاهيم هو مفهوم "الزنوجة" أو الـ Negritude والذي عرف أول ظهور له مع الكاتب والمثقف المارتينيكي "أيميه سيزير" فى حوالى عام ١٩٣٠م، وهو ذات المفهوم الذى تحول من بعد الى نظرية كاملة لدى الزعيم السنغالى الراحل "ليوبولدسيدار سنغور"، وصار ميسما خاصا لكثير من الكتاب والادباء المنتمين لدول أفريقيا الناطقة بالفرنسية على وجه الخصوص.

أما على صعيد أوجه الإختلاف بين تلك التيارات، فيلاحظ أنه بينما إحتوت فكرة الجامعة الأفريقية على بعد تنظيمى بجانب بعدها الأيدلوجى، وذلك من خلال المؤتمرات التاريخية المتتالية التى عقدتها على مدى العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين بأوروبا قبل أن ينقلها نكروما الى الأرض الأفريقية من خلال مؤتمر أكرا المنعقد فى عام ١٩٥٨م، نجد فى ذات الوقت أن المفهومين الآخرين يفتقران لهذا البعد، ويتميزان بطغيان البعد الايديلوجى عليهما بالدرجة الاولى.

كذلك يلاحظ غلبة الطابع السياسي على مفهوم الجامعة الأفريقية، بينما طغى الطابع الثقافى على المفهومين الآخرين.

وعلى صعيد آخر يلاحظ طغيان الطابع الأدبى والتجريدي على مفهوم الزنوجة بينما إمتاز مفهوم الشخصية الأفريقية وخصوصا على النحو الذى انتهجه كوامى نكروما بالطابع السياسي المباشر والعملي.

وثمة فرق جوهري آخر بين تيار نكروما وحركة "الزنوجة" تمثل فى تلك الفكرة الاقصائية التقسيمية التى بدأت تتبلور من خلال أطروحات بعض الغلاة من دعاة حركة الزنوجة Negritude إبتداءً من المؤتمر الخامس لحركة الجامعة الأفريقية الذى أنعقد بمدينة مانشستر في بريطانيا فى عام ١٩٤٥م، والتى تصدى لها الزعيم نكروما نفسه، حيث أنها نادت بتجزئة حركة الافريقانية تحت مسمى الـ -Sub

Continentalism التى دعت إلى إقتصار الحركة على أفريقيا جنوب الصحراء فحسب، بينما كان نكروما ينادى بشمولية الحركة أو الـ Pan-Continentalism، وذلك حتى تشمل كافة الدول الأفريقية بما فى ذلك الدول الأفريقية العربية الواقعة شمال الصحراء.

<u>جذور العمل الأفريقى المشترك:</u>

مما لاشك فيه أن حركة الجامعة الأفريقية قد وضعت البذور الأولى للعمل الأفريقي المشترك. ولعله ليس من المستغرب أن يكون آخر مؤتمر فى سلسلة مؤتمرات حركة الجامعة الأفريقية، ألا وهو "مؤتمر الحكومات الأفريقية" الذى انعقد فى (أكرا) تحت استضافة نكروما فى عام ١٩٥٨م، هو ذاته ضربة البداية لسلسلة من المؤتمرات والإجتماعات والأنشطة الثورية التى التأمت على مستوى القارة الأفريقية خلال الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٣م مؤذنة ببداية النشاط السياسى المنظم للعمل الأفريقى المشترك، والذى تمخض عن قيام منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٥ مايو ١٩٦٣م.

وقد تمثلت تلك المؤتمرات والاجتماعات الأفريقية الجامعة فى:

مؤتمر الحكومات الأفريقية (أكرا) ١٩٥٨ الذي أشرنا إليه آنفاً، والذى إنعقد بعاصمة جمهورية (غانا) التى كانت قد إستقلت لتوها فى عام ١٩٥٧م، ويُعد ذلك المؤتمر بمثابة الملتقى الأول الذى ضم قادة الدول الأفريقية المستقلة ومندوبيها لبحث المسائل المتعلقة بالقارة والموقف الدولي عموماً. كما أنه يُعتبر بداية لمرحلة جديدة للعلاقات البينية داخل القارة، ومع دول العالم أجمع.

المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة الذى أنعقد فى أديس أبابا عاصمة أثيوبيا فى الفترة من ١٥-٢٤ يونيو ١٩٦٠م، تنفيذاً لقرار مؤتمر أكرا عام ١٩٥٨م. وقد ناقش ذلك المؤتمر موضوع الوحدة الأفريقية ومشكلات الاستقلال والوضع الإقتصادي

فى القارة كما تبنى المؤتمر مشروع وضع الأسس الرئيسية لقيام بنك التنمية الأفريقى، توثيقاً للروابط الإقتصادية بين الدول الأفريقية. ولهذا يُعد ذلك المؤتمر خطوة مهمة نحو تدعيم العمل الأفريقي المشترك.

والى جانب ذلك تكونت بعض التجمعات بين مجموعات من الدول الأفريقية، سواء بسبب التقارب الجغرافى، أو المصالح المشتركة أو لدواعٍ أخرى سياسية أو أيدلوجية فى الغالب نذكر منها:

(أ) مؤتمر برازفيل (مؤتمر إتحاد الدول الأفريقية والملقاشية)، الذى انعقدت أولى دوراته فى الفترة ١٥-١٩ ديسمبر ١٩٦٠م، وقد كان يضم الدول الأفريقية الواقعة تحت الإستعمار الفرنسي فى الغالب (الدول الفرانكفونية).

(ب) مؤتمر الدار البيضاء، الذى أفرز (مجموعة الدار البيضاء)، والذى عقد إستجابة لدعوة من العاهل المغربى الملك محمد الخامس فى الفترة ٣-٧ يناير ١٩٦١م. ولقد كان ينظر لهذه المجموعة على أنها مجموعة تتبنى خطا راديكاليا مناهضاً للاستعمار بقوة.

(ج) مؤتمر منروفيا (مجموعة منروفيا)، الذى انعقد فى (منروفيا) عاصمة ليبيريا خلال الفترة ٨-١٢ مايو ١٩٦١م، وقد كانت دول هذه المجموعة تتخذ خطاً معتدلاً ومحافظاً وتؤمن بإستمرار التعاون مع الدول الغربية.

تبلور من بين كل هذه المجموعات والتيارات خط براغماتي عملى هو الذى تمخض عنه ذلك التوجه المؤسسى الذى إنبثق عنه مؤتمر وزراء الخارجية الذى مهد لعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، حيث إنعقد مؤتمر وزراء الخارجية فى أديس أبابا خلال الفترة ١٥-٢٢ مايو ١٩٦٣م، ثم تلاه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى أقر ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٦٣م. ذلك الميثاق الذي جاء فى صالح وجهة النظر القائلة بضرورة تحقيق الوحدة الأفريقية بالتدرج،كما أبقى على سيادة الأقطارالأفريقية على أراضيها وثرواتها.

أما كوامي نكروما فقد ظل متمسكا بفكرة الوحدة المطلقة لأفريقيا حتى إختفى عن المسرح السياسي لبلاده غانا فى عام ١٩٦٦ إثر إنقلاب عسكرى.

ولقد كان نكروما يؤكد أن كل عام يمر دون إحراز الوحدة الأفريقية يقوي اعداء أفريقيا، ويؤخر إنجاز طموحات الشعوب الأفريقية. وقد كانت الأهداف بالنسبة له واضحة ومحددة، وتتمثل فى : إيقاظ أفريقيا الحرة، وتحرير شتى بقاع القارة الأفريقية، والتحرك صوب مستقبل تتحقق فيه طموحات الشعوب الأفريقية، وذلك من خلال تحقيق الوحدة الأفريقية. ولقد أكد نكروما أيضاً أنه فى ظل الوحدة السياسية لأفريقيا يمكن أن تبزغ شمس ولايات متحدة أفريقية قوية، حيث تذوب الحدود بين أقطارها، بإعتبار تلك الحدود ميراثاً إستعمارياً بغيضاً، كما أكد نكروما كذلك على أن الصلات التى تربط بين الأفارقة أعظم وأقوى من تلك التى تفصل بينهم وتفرقهم.

لقد بلغ الأمر بكوامي نكروما فى الواقع الى درجة التوجس من قيام أية تدابير للتكامل على المستوى دون القاري. وهكذا تجده قد عارض إنشاء التجمعات الإقليمية الفرعية التى تزدهر اليوم فى أفريقيا مثل : الايكواس فى غرب أفريقيا، والكوميسا فى شرق أفريقيا والسادك فى جنوب القارة وإتحاد المغرب العربى فى شمال أفريقيا وتجمع (س.ص) وهلم جرا. فقد أعرب نكروما عن إعتقاده فى هذا الشأن "بأن المنظمات الإقليمية الإقتصادية التي تشكلت فى أفريقيا لم تحرز إلا القليل بمعيار تحسين مستوى معيشة الجماهير الأفريقية". مشيراً إلى أنه بالرغم من القرارات والتصريحات التى تصدر عن تلك المنظمات، إلا أن الظروف السياسية والإقتصادية فى أفريقيا لم تحرز إلا تحسنا ضئيلاً. وقد أكد نكروما بصريح العبارة أن التنمية الإجتماعية والإقتصادية الكاملة يمكن فقط أن تتحقق على مستوى القارة وبقدر من التفاؤل تحت قيادة حكومة قارية لكل الأفارقة تنتهج سياسات الإشتراكية العالمية على حد تعبيره.

الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية الى الاتحاد الافريقى خطوة متقدمـــــة نحـــو الوحـــــدة الشاملـــــة :-

لاشك فى أن إقامة الإتحاد الإفريقى يمثل إمتداداً لجهود بلـــدان وشـــعوب القـــارة الأفريقية فى سعيها نحو تحقيق الوحدة والسلام والأمن والإستقرار والتنميـــة. فقـــد أنشأت دول وشعوب القارة منظمة الوحدة الأفريقية فى مايو عام ١٩٦٣ كما أسلفنا، وهي المنظمة التى إستمرت وعاءاً حاضناً للعمل الجماعى الأفريقى لمدة تصل الى نحو ٣٨ عاماً، كما تم إنشاء التجمعات الإقتـــصادية الإقليميـــة كـــدعائم للعمليـــة التدريجية للتعاون السياسى والتضامن والتكامل الإقتصادى بين بلدان القارة.

ورغم ما تعرضت له منظمة الوحدة الأفريقية من أزمات، فقد أسهمت إيجابياً فـــى تعزيز تضامن شعوب القارة ودولها، كما أرست بعض الأسس المهمة فى تـسوية النزاعات بين الدول الأعضاء، خاصة نزاعات الحدود عندما أقرت مبـــدأ احتـــرام الحدود الوطنية الموروثة عن الاستقلال الوطني، كذلك عندما أقـــرت مبـــدأ عـــدم الإعتراف بالإنفصال عن الدول القائمة وعدم الإعتراف بالحركات الإنفصالية التى تجرى فى سياق الحروب الأهلية. كما قطعت المنظمة شوطاً لا بأس به في ســـبيل دفع التكامل الإقتصادى والتعاون بين الدول وبين التجمعات الإقليمية وعلى مستوى القارة كلها، ومن قبل ذلك إعتماد خطة لاغوس فى عام ١٩٨٠م، ومعاهدة أبوجـــا المؤسسة للجماعة الإقتصادية الأفريقية فى عام ١٩٩١م والتى دخلت حيز التنفيـــذ منذ عام ١٩٩٤م. كما سعت المنظمة خلال التسعينيات من القرن العشرين للتكيـــف مع المناخ الجديد فى عالم ما بعد إنتهاء الحرب الباردة، فأقرت مبدأ عدم الإعتراف بالنظم التى تصل للسلطة بطرق غير دستورية، فضلاً عن إقامة المنظمة لآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات فى عام ١٩٩٣م.

وعلى الرغم من الإنجازات السياسية والتنظيمية المقـــدرة التـــى أبرزهـــا العمـــل الأفريقى المشترك فى ظل منظمة الوحدة الأفريقيـــة، إلا أن القـــادة الأفارقـــة قـــد إستشعروا عجز هذه المنظمة التى يحمد لها – مع ذلك – قيامهـــا بإنجـــاز مهمـــة

التحرر الوطني وتصفية الاستعمار، إستشعروا عجزها عن مواجهة التحولات الضخمة التى شهدها العالم فور إنتهاء الحرب الباردة وإستشراء ظاهرة العولمة وقيام التكتلات الكبرى المتنافسة فى ظل هيمنة وسيادة إقتصاد السوق.

ففى سياق مواجهة هذه الظروف والمستجدات التى واكبت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، يأتى التحول المتمثل فى الإجماع السريع للدول الأفريقية على إقامة الإتحاد الأفريقى، يأتى كمؤشر على رغبة شعوب القارة الأفريقية فى إنجاز التكامل الإقتصادى والوحدة السياسية، كما يعكس تأسيس الإتحاد الأفريقي، الأمل فى أن يكون بمثابة آلية مؤسسية قادرة على نقل أفريقيا من حالة الفوضى وعدم الإستقرار والصراعات والحروب والتهميش الإقتصادى والسياسي الى حالة من الإستقرار والسلام والأمن والتنمية والمشاركة بفعالية فى الساحة الدولية.

وعلى غرار ما كان يحلم به ويسعى اليه كوامى نكروما منذ نحو خمسة عقود، ينبرى قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافى لكي يأخذ زمام المبادرة فيدعوه قادة أفريقيا لقمة سرت الإستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية التى إنعقدت خلال الفترة ٦-٩ سبتمبر ١٩٩٩م، حيث ناقشت تلك القمة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية بما يمكنها من مواكبة الظروف والتحديات العالمية الراهنة.

وهكذا صدر "إعلان سرت" حول تأسيس الإتحاد الأفريقى عن تلك القمة الإستثنائية بتاريخ ١٩٩٩/٩/٩م. والذي نص – ضمن أمور أخرى – على ما يلى:

أ . إنشاء الإتحاد الأفريقي طبقاً لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام معاهدة إنشاء الجماعة الإقتصادية الأفريقية.

ب. التعجيل بمسيرة إدخال المعاهدة المؤسسة للجماعة الإقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا) إلى حيّز النفاذ وتحديداً فيما يتعلق بالآتى :

ضغط الآجال الزمنية لمراحل تنفيذ معاهدة أبوجا.

العمل على التعجيل بإنشاء كافة المؤسسات المنصوص عليها بمعاهدة أبوجا كالمصرف المركزي الأفريقي، والإتحاد النقدي الأفريقى، ومحكمة العدل الأفريقية، وبصة خاصة برلمان عموم أفريقيا.

تدعيم وتقوية الجماعات الإقتصادية والإقليمية لتحقيق أهداف الجماعة الإقتصادية الأفريقية والوحدة المنشودة.

لقد مضت حتى الآن سبعة أعوام على بروز الإتحاد الأفريقي كياناً بديلاً لمنظمة الوحدة الأفريقية، وفق ميثاق جديد ومؤسسات جديدة روعى في تشكيلها إستشراف قدرتها على التصدى للتحديات التى تواجه القارة فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة والقضايا الأكثر إلحاحاً ممثلة فى مجالات التنمية الإقتصادية والنهضة العلمية والتقنية والقدرة على التنافس التجاري مع الكيانات الكبرى وتطوير آليات العمل الإقليمى فيما يتعلق بالتبادل التجارى بين الدول قطرياً وبين الكيانات والتجمعات الإقليمية فى إطار الإتحاد الأفريقي.

الخطوات التى أنجزت فى إطار تحقيق أهداف الإتحاد الأفريقى:

من المؤكد أن الإتحاد الأفريقي قد خطي خطوات مهمة فى سبيل تحقيق أهدافه فى إطار العمل الأفريقى المشترك، وانطلاقاً من واقع الظروف التى تمر بها القارة فضلاً عن الأوضاع العالمية بصفة عامة.

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى قيام الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، التى نشأت كجزء من عملية متكاملة تهدف إلى إعادة تأسيس وتفعيل مؤسسات القارة الأفريقية وحشد مواردها وطاقاتها الطبيعية والبشرية بالإستفادة من آليات العولمة وفرصها وقد تزامنت نشأة المبادرة مع نشأة الإتحاد الأفريقي لتعبر عن رغبة القادة الأفارقة فى إنهاض القارة الأفريقية، ووضعها فى مسار التنمية المستدامة مع بداية الألفية الثالثة. وإذا كان عام ٢٠٠١م قد شهد البداية الرسمية للمبادرة والإعلان عن

وثائقها الأساسية، وخصوصاً تبني قمة (لوساكا) التى إنعقدت فى ذلك العام للمبادرة بوصفها البرنامج الإقتصادى للإتحاد الأفريقي الوليد، فإن الأعوام التالية قد شهدت إكتمال مؤسسات المبادرة، وخصوصا إكتمال مؤسسات آليــة مراجعــة النظــراء African Peer Review Mechanism، فضلاً عن محاولات دعــم مــشاركة المجتمع المدنى والتنسيق مع مؤسسات الإتحاد الأفريقي، والموقف الدولي من دعم المبادرة.

أما فيما يتعلق بمقاربة الإتحاد الأفريقى لمعالجة قضايا الأمن والسلم فــى القــارة الأفريقية، فنود أن نشير إلى قيام :"مجلس الأمن والسلم الأفريقي" بوصفة المؤسسة الأفريقية القارية المعنية بالدرجة الأولى بهذه القضايا. وقد تطــور هــذا المجلــس مؤسسياً بالإنتقال من "آلية درء وإدارة وتسوية النزاعات التى تأســست فــى ظــل منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٩٣م كما أسلفنا، لكي يبرز المجلس الجديد مــع قمة الإتحاد الأفريقي التى إنعقدت بمدينة (ديربان) بجنوب أفريقيا فى عام ٢٠٠٢م، التى أجرت بعض التعديلات فى القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقي توطئــة لقيــام مجلس الأمن والسلم. حيث أن تلك القمة قد أقرت بروتوكول مجلس السلم والأمــن بتاريخ ٩يوليو ٢٠٠٢م، بهدف تــسوية المنازعــات الأفريقيــة وتحقيــق الأمــن والإستقرار فى ربوع القارة.

عقبات فى طريق تحقيق الاهداف ورؤية لاستكمال الوحدة:

على الرغم من التقدم المعتبر الذى تم إحرازه فى إطار تحقيــق أهــداف الإتحــاد الأفريقي فى المجالين المؤسسى والإقتصادي، وفى مجال تحقيق السلم والامن، إلا أن من الملاحظ أن ذلك التقدم هو بحاجة ماسة إلى أن تواكبه خطوة أخــرى إلــى الأمام فى المجالين السياسي والإدارى، إذ لا تزال الجهود المبذولة فى هذا الــصدد مشتتة وغير متناغمة إلى حد كبير.

فعلى سبيل المثال ماتزال آراء الافارقة متباينة فيما يتعلق بالمواقف التي ينبغي إتخاذها بآزاء إتجاهات التجارة الدولية، وخصوصاً في ظل بروز الكيانات الإقتصادية والتجارية الضخمة مثل الإتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة، والصين واليابان وأمريكا اللاتينية، الأمر الذى يتطلب أن يكون هنالك صوت واحد يعبر عن أفريقيا وعن مصالحها الإقتصادية والتجارية.

أما فى المجالات الامنية والدفاعية فيلاحظ أيضا وجود إضطراب واضح بالنسبة للقرار السياسي الأفريقى، إذ ليست هنالك حتى الآن رؤية موحدة في السياسات الدفاعية على غرار ماهو حادث مثلا على مستوى الإتحاد الأوروبى، بل نجد أن بعض الدول تتخذ فى كثير من الأحيان مواقف تختلف عن المواقف المجمع عليها داخل الإتحاد الأفريقى.

وتبقى المحصلة النهائية هى أن الدول العظمى هى المستفيدة من حالة الإختلاف والتشرذم الماثل على الساحة الأفريقية، هذا إذا لم نقل أنها ترعاها وتشجعها خدمة لمصالحها الذاتية.

ونفس الوضع ينطبق على السياسة الخارجية والإقتصادية التي عجزت الدول الأفريقية عن إتخاذ مواقف موحدة بشأنها بسبب ذات الحالة من التشرذم والريبة والذاتية.

<u>وختاماً : الحكومة الأفريقية ضرورة مرحلة :</u>

بالنظر لكل ما تقدم، ونسبة للتحديات الهائلة التى تقف عقبة أمام إنطلاق العمل الأفريقى المشترك الذى يهدف إلى تحقيق أهداف وطموحات الإنسان الأفريقى في الوحدة والسلام والتنمية والإستقرار والرفاهية، فإنه يتعين على القادة الأفارقة العمل وبأعجل ما تيسر من أجل توفير مقومات الأمن والسلام، وتعزيز وترقية وتنسيق المواقف السياسية والإقتصادية والتجارية لأفريقيا، فضلاً عن توحيد الرؤى والمواقف الأفريقية بإزاء مختلف القضايا الدولية، وسوف لن يتأتى ذلك إلا بقيام

جهاز تنفيذي أفريقي موحد يكون منوطاً به دفع العمل الأفريقى المشترك والإشراف المباشر على مختلف آلياته بكل تفاصيلها وذلك منعاً للأزدواجية والتخبط والإتكالية وتضارب المواقف والسياسات، ولابد من التنوية بأهمية دور الفعاليــات الــشعبية ومنظمات المجتمع المدنى فى الدفع بإتجاه قيام القادة الأفارقة إبان إنعقاد قمة أكــرا المرتقبة فى يوليو المقبل ٢٠٠٧م بتبني إقتراح قيام الحكومة الأفريقية وصولاً إلى تحقيق أهداف وطموحات شعوب القارة الأفريقية فى الوحــدة والتقــدم والــسلام. ونحسب أنه يتوجب على عمل الفعاليات الشعبية الأفريقية أن تحتشد أثناء قمة غانا المرتقبة، من أجل حث القادة الأفارقة على تحقيق هذا المطلب الشعبى الأفريقــي، وبما سيكون من شأنه أن يرفع ما قد تتعرض له بعض الدول من حــرج أو تــردد بإزاء هذا الموضوع، الذي بات أمراً حتمياً وملحاً ألا وهو قيام الحكومة الأفريقيــة الموحدة.

أفريقيا وأوروبا :

تحديات الواحد والتزامات الآخر

:"أفريقيا وأوروبا : تحديات الواحد والتزامات الآخر"* [†]

السادة والسيدات المشاركون في منتدى مهرجان أصيلة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

إنه لشرف عظيم بالنسبة لي أن أكون ضمن هذه الكوكبة المتميزة من أساطين السياسة والفكر والثقافة مشاركاً في منتدى مهرجان أصيلة، والذي تنعقد ندوته هذا العام تحت شعار :"**أفريقيا وأوروبا : تحديات الواحد والتزامات الآخر**" ..

وأرجو أن تسمحوا لي أيها السيدات والسادة الحضور الكريم أن أتقدم بادئ ذي بدء بفائق الشكر والتقدير لمعالي الأخ الوزير الهمام السيد / محمد بن عيسى على تفضله بتوجيه الدعوة لشخصي للمشاركة في هذا المهرجان الرفيع المستوى والذائع الصيت عربياً وإفريقيا وعالمياً .. فله مني خالص الشكر وصادق العرفان على هذه اللفتة الكريمة ..

فقد كان من المؤمل مشاركتي في هذا المحفل الهام قبل عامين ، في العام ٢٠٠٥م (العام الذي كنت تركت فيه وزارة الخارجية السودانية) فبعد أن هيأت نفسي للمشاركة وكتبت مداخلتي ، يقدر الله أن تفقد الأمة السودانية أحد أبنائها الذين صنعوا السلام في السودان ، الراحل الدكتور جون قرنق ديمابيور رئيس الحركة الشعبية ومؤسسها في حادث تحطم طائرة يوغندية وهو في طريق العودة للسودان من زيارة ليوغندا . وفي ذات التاريخ فجعت الأمة العربية والإسلامية برحيل خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله رحمة واسعة ، فتعذرت مشاركتي في تلك السنة .

[†] قُدمّت هذه الورقة في مهرجان أصيلة بالمغرب ، أغسطس ٢٠٠٧.

أما في العام ٢٠٠٦م فقد كنت مرابطاً في العاصمة الإرترية أسمرة لستة أشهر ، ابتداءً من يونيو ٢٠٠٦م مترئساً وفد الحكومة السودانية لمباحثات سلام شرق السودان ، الذي كلل بالنجاح بالتوقيع على اتفاق سلام الشرق في أكتوبر ٢٠٠٦م ، فسعادتي اليوم مضاعفة وتقديري لأخي محمد بن عيسى الذي يحرص على وصل زملائه وأصدقائه سواءً كانوا في العمل الرسمي أو خارجه .
والتحية خالصة للشعب المغربي المضياف ولمليكه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه ولأهالي أصيلة الأصلاء النبلاء .

كما أرجو أن تسمحوا لي ابتداءً أن أجرى تعديلاً طفيفاً في مظهره ، ولكنه كبير الدلالة في مغزاه حين يطال عنواناً كالذي نحن بصدده .. فالأوقع عندي أن نقول تحديات الذات والتزامات الآخر ، بدلاً من تحديات "الواحد" والتزامات الآخر ، ذلك أنني لا أصدر في معالجتي من منطلق يبلغ من حياديته درجةً تنسيني هويّتي الأفريقية ، وخبرتي في العمل الأفريقي مدة عشرين عاماً ، فضلاً عن أن الحديث عن " الذات " في مواجهة " الآخر " يتيح قدراً من الجرأة في انتقاد واقعنا ، وفي تشريح مواطن علله وأدواته ..

وأكثر من ذلك أرى أن حيويّة هذا الموضوع تستدعي تركيزاً -شيئاً ما- على البعد المنهجي في دلائل تعريف المفهوم نفسه ، وفي مجابهة الأسئلة الحقيقية ، تلك التي تشكّل الإطار الحاكم لموضوع يثير عديداً من الاستفهامات.

فحديثنا عن أفريقيا وأوروبا هنا ، ليس مجرد حديث عن منظومتين إقليميّتين متباينتين في سحنتيهما الجغرافيّتين وحسب ، وإنما هو حديث ذو مدلول حضاري يتّسع في أبعاده الاجتماعية والتاريخية والثقافية ليشمل ما هو أكثر من " الجغرافيا الإقليمية " ، و " الفوارق الاقتصادية " .

أما تحديات " الواحد " ، أو تحدّيات " الذات " كما أراها ، فهي على كثرتها تكاد تنحصر في مدار هذه الورقة عند حدود الحوار الأفريقي الأوروبي إذ ليست هي تحديات على إطلاقها ، لذا فنحن هنا نعني ما يفرض على قارتنا أن تستجيب بمعالجته في مجال الأمن ، ومجال التنمية ، ومجال الإصلاح السياسي ، المجالات الثلاثة التي شكلت محور إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة .

أما الأسئلة المنهجية التي تسعى رؤيتنا جميعاً في هذه الندوة للإجابة عنها، فتتمثل فيما يلي :

ما هي الخصوصيّات التي تجعل من أفريقيا وأوربا فريقين متقابلين في جدلية الحوار بينهما ؟

ثم : ما هي موضوعات الحوار نفسه ؟

وما هي محفِزاته ، وما هي مثبِطاته ، وما الذي ينبغي فعله لكي نبلغ بالحوار مراميه ؟؟

الخصوصيّات

ثمة خمس خصوصيات أساسيّة تميز كلاً من القارّتين الأفريقية والأوربية وتضع كلاً منهما في طرفٍ نقيض بما ينتج مؤثِرات حقيقيّة تدفع بالحوار تارةً ، وتحد من انطلاقته تارةً أخرى ، وتتمثل تلك الخصوصيات في :

أ- خصوصية " السيادة الدولية " في مقابل خصوصية " العبء الاستعماري " .
ب- خصوصيّة " الوحدة الفاعلة " في مقابل خصوصية " الحلم الوحدوي" .
ج- خصوصية " الوفرة " .. في مقابل خصوصية الندرة .
د- خصوصية إنهاك الموارد .. في مقابل خصوصية عذرية الموارد .
ه- خصوصية الأمن .. في مقابل خصوصية " النزاعات " .

العبء الاستعماري

لقد بدأ الاحتكاك الأوروبي بالقارة الأفريقية عبر المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية منذ القرن الخامس عشر ، الذي كان يدين بالسيادة البحرية للبرتغال التي انطلقت سفائنها صوب سواحل غرب أفريقيا لتبتدع أسوأ تجارةٍ عهدتها البشرية مجسّدة في تجارة العبيد التي شارك في جرائرها تجار هولنديون وفرنسيون وبريطانيون إلى جانب البرتغاليين فيما أطلق عليه " مثلث الأطلنطي للتجارة .

وعند أخريات القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوربية للسيطرة على القارة الأفريقية فيما أطلق عليه " حملة التكالب الاستعماري " تلك التي كرّسها مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، الذي منح القوى الأوربية الرئيسية (بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، ألمانيا) حق وضع أسس الهيمنة ، وقد صدرت كل هذه القوى في إدعاءاتها من منطلق حضاري زاعمةً رغبتها فينشر المدنية ، غير أن الحقيقة كانت على نقيض ذلك إذ عمدت هذه القوى إلى استنزاف موارد وثروات هائلة ووجّهتها لخدمة اقتصاداتها ..

إن تأثير هذا العامل : " العبء الاستعماري " في أجواء الحوار الأفريقي الأوروبي بالغة الأهمية ، فهو واضح التأثير في تشكيل نفسية المهاجرين الأفارقة الذين باتوا جزءاً حقيقياً من المجتمعات الأوربية التي استوعبتهم ، غير أنهم ما يزالون يكابدون جراح الماضي التي تكاد تبعثها الحالة التي يعيشونها اليوم فيعدد من الدول الأوربية تلك التي ينتج عنها " رفضٌ يوميٍ " يتجسّد في التظاهرات وأعمال الشغب ، ومظاهر سلوك " أبناء الهامش " ولقد امتدّ تأثير هذا العامل فيعددٍ من ملتقيات الحوار الأفريقي الأوروبي إذ طالبت أصوات أفريقية عديدة في ملتقى ديربان وغيره ، بوجوب تعويض القارة الأفريقية عن سنوات استعباد أبنائها والمتاجرة بهم ، وهو ما رفضه الاتحاد الأوروبي وكندا ، غير أن الحق – فيما يبدو – سيظل مستيقظاً .

خصوصيّة الحلم الوحدوي

بينما أفلحت القارة الأوربية منذ العام ١٩٥٧ في مسارعة الخطى صوب وحدتها ، ظل الأفارقة منذ ذلك الأوان فيسعى دائب صوب " الوحدة " وهو سعى لم يتخط التنظير والتأطير لينفذ إلى أعماق الضرورة التي تحتم عليهم تحقيق وحدتهم .

ويرد تأثير هذا العامل في سياق الحوار بين المنظومتين من أن المقابلة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ليست مقابلةً صحيحةً ، ففي حين يجسد الأول واقعاً عملياً ناجحاً ، تحتشد له التشريعات والسياسات والنظم ، نجد أن الاتحاد الأفريقي يغالب واقع وجوده كمنظومة ما يزال يشكلها الحلم ، وتصفد خطاها عقبات التباين المفتعل ، والشكوك ، والرغبة في الإخلاد إلى ردود الأفعال بدلاً من بنائها والانطلاق بها . أقول ذلك ، ولا أنفي أن ثمة مؤشراتٍ إيجابية تشي بأن صحوةً قد لاحت بشائرها بإدراك أهمية تحقيق ذلك الحلم .

خصوصية النَدرة

في مقابل ما تنتجه القارة الأوربية من وفرةٍ في السلع والخدمات تبلغ من ٣٠% من جملة الإنتاج العالمي ، فإن وتائر التدنّي في الإنتاج تجعل من دول الاتحاد الأفريقي ، مجتمعةً – فيذيل قائمة إنتاج السلع والخدمات عالمياً ، إذا ما استثنينا جنوب أفريقيا

إن المقابلة بين خصوصيّة الوفرة وخصوصية الندرة في مدار التحديات والالتزامات ، تفرض التمعن في الحقائق التالية :

أولاً :أنه ، ومع نهاية الحرب الباردة ، ظهرت دلائل عديدة على تراجع اهتمام أوروبا بالقارة الإفريقية تبعاً لتراجع أهميّتها الإستراتيجية ، ومن ثمّ فقد تراجع معدّل المعونات والقروض الموجهة إلى القارة ، ما جعل حاجة القارة الماسّة للعون الخارجي ، سبباً في تعريض مطالبها للشروط الأوربية، إذ جرى الربط بين تقديم المعونات وبين مدى التزامها – دولةً دولةً – بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق

الإنسان ، والحكم الراشد . إنّ أياً من هذه الشروط ، يمثل – حقاً – حلماً يراود أبناء القارة جميعاً ، لاسيَما تلك الدول التي خبرت الصراعات الطويلة والاختلافات المزمنة ، غير أن نهوض تلك المبادئ السامية مسمّى " المشروطية السياسية " يسبب ألماً حقيقياً للأفارقة ، الذين ربما لا يجدون مفرّاً من الرضوخ لإملاءاتها – وهو أمرٌ مشاهدٌ اليوم – بيد أن الأجدى هو الركون إلى هذه المبادئ باعتبارها تطَوراً ضرورياً يتحتَم الالتزام بها من واقع الثقة بجدواها ، لا من منطلق الارتهان إلى من يشترطونها ، وهذا محكٌ صميمٌ لحوار المنظومتين ، إذ يحسن أن نجسد الرؤية كلها في سؤال موجز : " إلى أىَ حدٍّ يمكن لأوروبا أن تصطبر على تطورات الأوضاع في القارة لتأخذ مسارها الطبيعي دون قسرٍ أو إملاء ؟ "

خصوصيّة عذرية الموارد:

برغم ما ألمحنا إليه سابقاً من أن الاستعمار الأوروبي قد استنزف كثيراً من موارد القارة الأفريقية ، إلا أنه استنزافٌ محدودٌ بإطاره التاريخي ، إذ لم يكن العالم كله أيامئذٍ ينعم باستهلاكٍ كالذي نشاهده اليوم .

ومما غدا معلوماً أن القارة الأوربية تعوزها موارد سياسية لمقابلة سعار الإنتاج الاستهلاكي المتنامي فيها ، غير أن وافدين جدداً قد وجدوا طريقهم إلى مصادر الموارد العذراء في القارة الأم ، لقد وقف رئيس البعثة الغانية في دولة أوربية مؤخراً موجَهاً استفساراً إلى وزير التنمية الدولية فيها ، مفاده أن ثمة امتعاضاً من دولتكم لإفساحنا المجال لدولة كالصين من أجل الاستثمار فيبلدنا ، ولكن قولوا لنا كيف لنا أن نكفَ أيدينا عن يد الصين التي تمتد إلينا دون شروط !! كانت تلك الكلمات تنويهاً بأن " الموارد العذراء " قد تتحول إلى نقمة في إطار تقاطعات المصالح ، ما يستدعي أن تؤخذ هذه " العذريّة " في الاعتبار ساعة تكون جولة التحديات والالتزامات إيذاناً بحوار بنّاء .

خصوصية الصراعات المسلحة

في كلمته أمام قمة الاتحاد الأفريقي في" سرت " الليبية ، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة ، آنذاك ، كوفي عنان ، عن قلقه بالنسبة للأمن في أفريقيا ، وقال إن نصف الصراعات المسلحة تدور في أرجاء قارتها ، وأن ثمانين بالمئة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة موجودةٌ في أفريقيا . وفي كتاب حديث له ، تحت مسمىً " Bringing peace to the ٢١st. century يعرب السياسي البريطاني Paddy Ashdawn عن كثير من التوجس حيال ما تختزنه القارة الأفريقية من مكامن الصراع ومسبباته . لقد باتت صراعات القارة الأفريقية المسلَحة – إذا ما استثنينا العراق وأفغانستان – المكدِّر الأول لصفو السلم الدولي . غير أن مسببات تلك الصراعات ، المتمثلة في الحدود الاستعمارية الموروثة ، وتجارة السلاح القادم معظمه من قارة أوروبا ، ونشاط منظمات العون الإنساني أوروبية المنشأ ، كلها مما يضاعف من أهمية النظر إلى تحديات القارة من منظورٍ أبعد رؤيةً .. منظورٍ يجعل أوروبا شريكاً أساسياً في الصراعات الدائرة أفريقياً .

موضوع التحديات

يفترض الحوار الأوروبي الأفريقي ، في جدلية التحديات والالتزامات نقاطاً محدَدةً تنفي عن الموضوع طابعه النظري البحت ، وتقوده صوب الروح العملي .

من هذا المنطلق فإن تحديات القارة ، إنما يجسدها إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة ، ابتغاء تحقيقها بحلول العام (٢٠١٥) .

لقد جسَدت فاتحة جولات الحوار السياسي الأفريقي الأوروبي ، ما تم من اجتماع وزاري بين الطرفين في أبريل من العام ٢٠٠٠ ، وناقش مسائل ثماني، هي :

الديون الخارجية

إعادة المسروقات الثقافية

وقف النزاعات المسلحة

حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد

التكامل الإقليمي والتجارة

مكافحة ثلاثية المرض : الايدز ، السل ، الملاريا .

تحقيق الأمن الغذائي .

إصحاح البيئة .

وقد صدر في أعقاب اجتماع القاهرة ، إعلان القاهرة ، وخطة عمل القاهرة ، ثم أعقب ذلك اجتماعٌ آخر في واقادوغو ببوركينافاسو في نوفمبر ٢٠٠٢ ، ناقش التطور في المسائل التي نوقشت سابقاً ، ثم جاءت الجولة الثالثة لهذا الحوار عبر وزراء خارجية (الترويكا) الذي انعقد بروما في نوفمبر ٢٠٠٣ ، ثم كان اجتماع أديس أبابا ٢٠٠٤ ، الذي ركّز على موضوعي السلام والأمن في القارة ، كما تطرق إلى إصلاح وإعادة هيكلة مجلس الأمن ، وتحريم المتاجرة بالأسلحة الصغيرة والألغام ، وقضايا الإرهاب والمرتزقة تلك كانت ملامح التحديات ، فما هي نقاط الالتزامات من الطرف الآخر ؟

<u>الالتزامات الأوربية:</u>

اعتداداً بالتحديات التي تواجهها القارة ، وإدراكاً منهم لأهمية الوعي بها، فقد عمد قادة الدول والحكومات الأفارقة أثناء قمتهم في أبوجا (يناير ٢٠٠٥) إلى تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بمراجعة وضع أفريقيا المتعلق بتحقيق أهداف التنمية الألفية ، ثم كان أن عقد خبراء أفارقة اجتماعاً رديفاً خلصوا فيه إلى أهمية وفاء المجتمع الدولي – وبخاصة الاتحاد الأوروبي – بالتزاماته نحو زيادة وتحسين تدفق مساعدات التنمية وتحقيق الهدف الموضوع حول تخصيص ٠,٧ بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي في الدول المتقدمة لمساعدات التنمية . وبالرغم من الضعف الواضح الذي يصور الوفاء بالالتزامات ، فإن قادة الدول الأفريقية كانوا قد وجَهوا ثناءً خاصاً للحكومة البريطانية (في قمة سرت) ، تقديراً منهم لدورها البارز في

الاهتمام بمعضلات القارة التنموية ، وتأكيداً للقيمة العلمية التي اطلّع بهـا التقريـر الذي نشرته لجنة (بلير) فيكشف مواطن العلل التنموية . ولقـد كـان للحكومـة البريطانية دور آخر مقدَر تجسّد في جهودها خلال قمة غلينغلز صيف ٢٠٠٥، تلك التي خلصت إلى إسقاط الديون عن كاهل اثنين وعشرين دولة من الـدول الأكثـر فقراً . وكان منهج (الإشادة) الأفريقية بهذه الجهود يهدف إلى القـول بـأن دول الاتحاد الأوروبي ليست سواءً في استجابتها أو إحجامها حيال تلك الالتزامات .

بيد أن النقطة المحورية هنا ، تقول : هل حقاً سترهن القارة انطلاقتهـا التنمويـة بوفاء أوروبا – والعالم – بالتزاماته تجاهها ؟؟

لقد طالما فكرت في نجاعة المثل الصيني الحكيم (علمه كيف يصطاد بدلاً مـن أن تهديه سمكة) ..

فلن تكون تدفقات الأموال الأوروبية وحدها (إذا تحققت) الوسيلة المثلى لإنجـاز رؤانا التنموية ، ولن يكون إسقاط الديون وحده (وقـد تحقـق للعديـدين) ، أنجع السبل لوفائنا بمتطلبات تنميتنا .. إن الوسيلة الأمثل تكمن في التخطيط المحكم وفي السياسات التي تعرف كيف تجرى المال في قنواته الصحيحة ..

إن الحاجات التدريبية لأبناء القارة هي محك ذلك كله .. فهل تستجيب دول الاتحاد الأوروبي بتوسيع الفرص لنحقق المثل الصيني الحكيم (علمه كيف يصطاد بـدلاً من أن تهديه سمكة !!)؟

لقد كان بيل كلينتون محقاً ، وهو يرفع شعار (التجارة لا المـساعدات) ، خـلال زيارته الشهيرة للقارة عام ١٩٩٩ ، ومن المفرح أن بعض العواصـم الأوروبيـة مضت مؤخراً تقتنع بهذا الشعار وجدواه .

محفزات الحوار:

إن محفزات الحوار الأفريقي الأوروبي ، هي موجبات الحوار نفسه .. فما الـذي يوجب أن يلتقي الطرفان – على ما بينهما من تباينـات – لتـدارس موضـوعات التحديات والالتزامات .

ثمة حافزان أساسيان :

أولاً : الشراكة المأساوية :

فالعالم اليوم ، مع تطور وسائل الاتصال فيه ومع تقدم آلة الصناعة في مناحيه ، غدا كالقارب المحتشد براكبيه ، فأيما سلوك يبدو ، وأيما حركة تحدث في مسار القارب لن يكون نتاجها وقفاً على البعض دون الآخرين ..

إن مآسي شكّلت السياسة الدولية الراهنة ، كتدمير مبنى التجارة الدولية، أو تفجيرات لندن والرباط ، أو تخريبات باريس .. كلها تقول بأن ثمة بعداً واحداً يمثل نمطاً من الشراكة المأسوية التي تقتضي تآزراً من أبناء القرية العالمية على فهمٍ من الأخذ والعطاء ابتغاء صياغة عالم كلنا يحلم بأن يكون آمناً مستكفياً .

ثانياً : القضايا المعاصرة :

كما أن قضيةً مثل الإرهاب باتت تشكل هاجساً أوروبياً – أميريكياً إزاء أية خطوة تجاه (الآخر) فإن قضايا مثل البيئة والتجارة الدولية والهجرة صارت محفزات مهمة لحوار التحديات والالتزامات ، ألا ترون معي بأن تعبير التحديات يمضى أحياناً إلى الشاطئ الأوروبي ليفد تعبير الالتزامات إلى الشاطئ الأفريقي .. إنها جدلية التبادل .. أو : الاعتماد المتبادل بالأحرى ، تلك التي تحتم الحوار ..

لقد نادى الرئيس اليوغندي موسفينى في القمة الأفريقية الماضية بأديس أبابا ، إلى ضرورة أن تدفع الدول الصناعية تعويضات للقارة الأفريقية جراء التغيرات المناخية التي جعلت من أفريقيا أكثر المناطق في العالم تضرراً بها ، كما تقول بذلك التقارير العالمية ..

ولقد نادى خبراء أفارقة بضرورة إحجام دول الاتحاد الأوروبي عن دعم الزراعة الأوروبية لإتاحة الفرصة أمام مسارات التجارة الدولية – بحسب التعهدات الحديثة – لتمضى في اتجاهها الصحيح.

كل ذلك مما يمثل مواطن ناطقة بالتحديات والالتزامات من تلقاء كلا الطرفين.
وللنظر في هذا الصدد إلى ما تحدثه الهجرة الأفريقية من قلق تأسى له دول الاتحاد الأوروبي.

ففي المؤتمر الأوروبي الأفريقي الأول حول الهجرة والتنمية الذي انعقد بمدريد مؤخراً ، وشارك فيه ممثلو ٢٧ بلداً أفريقياً و ٣٠ بلداً أوروبياً ، أنيط بالمؤتمر التصدي للأسباب المؤدية للهجرة. وكانت تلك لفتة بارعة، إذ لم يهدف المؤتمر إلى وضع حدّ للهجرة ، بل للتصدي لأسبابها ، المتمثلة في ارتفاع مستويات البطالة ، وتدني وتائر التعليم ، مع ضعف فرص المشاركة السياسية ، وتضاؤل قيم حقوق الإنسان ، وكلها مشاكل حقيقية تعاني منها قارتنا .. لقد مضى ذلك المؤتمر خطوة أبعد إذ تبنىَ خطة عمل حول الهجرة أقرت في الاجتماعات التحضيرية التي عقدت في داكار (يونيو ٢٠٠٦) ، وتركز هذه الخطة على الشراكة بين الدول المصدرة للهجرة ودول العبور والاستقبال ، وتنص على عدة تدابير تربط بين مكافحة الهجرة غير الشرعية وضرورة تنمية أفريقيا ..

دعوني أقل لكم إن قضية الهجرة وطرائق معالجتها تمثل عندي نموذجاً لما أعنيه : الشراكة المأساوية .. التي تتطلب وعياً وإدراكاً وافرين .. يحدان من المأساة في حدودها الأوربية بالتحكم في تدفقات المهاجرين .وفي حدودها الأفريقية بالسعي إلى دعمها تنموياً .. ذاك هو أساس الحوار ..

مثبطات الحوار

تتشكل مثبطات الحوار الأفريقي الأوروبي كما أراها ، في ثلاث معضلات :

الأولى : **النظرة التجزيئية للقارة :**

في إطار الشراكة مع أوروبا ..

فثمة حوار مع شمال القارة ، وثمة حوار مع وسطها .. إن ذلك مما يشتت جهوداً يحسن أن تطالها رؤية متسقة واحدة ..

الثانية : **تقاطع المصالح الدولية** :

فالمصالح الأوروبية الأمريكية تتقاطع – كما هو واضح – على أرض قارتنا .. وبطريقة تجعل المتابعين لصراع المصالح هذا يتوقعون ارتفاع وتائره وبشكل حاد .. فمنذ بداية التسعينات وحتى رحلة الرئيس كلنتون الأفريقية عام ١٩٩٨ وإطلاق الشراكة الأمريكية الأفريقية شهدت القارة مداً أمريكياً سريعاً ، بما استشعرت معه القوى الاستعمارية السابقة – خاصة فرنسا – الخطر الأمريكي المقبل .. وهو ذات ما استشعرته أمريكا حين تقدمت الصين خطوات صوب القارة البكر .

ورغم أن هذا التقاطع قد ألهب التنافس حيال القارة بما أفادت منه حقاً في ارتفاع مستوى الاهتمام الأوروبي بها مؤخراً .. غير أن تاريخية التنافس كان لها سابقة فيجعل القارة ضحية لأدواء حب الإنفراد بخيراتها .. وذاك ما لا نريد له التكرار بمعاودة مآسي الأمس ..

دعوني الآن أيها الأخوة والأخوات أن أدلف صوب العلاقة السودانية الأوروبية .. إذ اخترتها أنموذجاً لحديث اليوم ..

وكما تعلمون أيها السيدات والسادة، إنه عندما يتعلق الحديث بالمقابلة بين الواحد والآخر بصفة مطلقة، فإن الأمر يتعلق بالضرورة معرفياً وفلسفياً باختلاف وتباين الهويات بكل ما يحمله مصطلح "الهوية" من دلالات ومحمولات.

فلكي يكون هنالك حوار ذو معنى وجدوى، فلابد أن يكون الواحد معترفاً بهوية الآخر وتميز تلك الهوية واستقلالها عن هويته هو والعكس صحيح. وبذلك يكون الهدف النهائي من الحوار تأكيد حق الاختلاف والتباين نفسه واحترامه وإظهار الرغبة في التعايش السلمي معه، وليس السعي إلى قهره أو إقصائه أو إخضاعه. ومن هذا المنطلق يغدو تعاطي الآخر الأوروبي أو الغربي عموما مع السودان

بصفة خاصة معقداً بعض الشيء مقارنة مع سائر دول إفريقيا سواء تلك الموجودة فيما يسمى بإفريقيا شمال الصحراء، أو إفريقيا جنوب الصحراء على حدٍ سواء.

ذلك بأن هوية السودان هوية مركبة فيحد ذاتها فالسودان بلد إفريقي – عربي – مسلم، يدين جزء من سكانه بالمسيحية وبديانات محلية أخرى كثيرة، مما يجسد بحق فكرة الوحدة في التنوع.

هذا، وعلى الرغم من أن أول اتصال رسمي بين شمال السودان أو (بلاد النوبة) والدولة الإسلامية قد بدأ منذ وقت مبكر يرجع تحديداً إلى توقيع ما عرفت باسم "اتفاقية البقط" المؤرخ لها سنة ٣١ هجرية الموافقة لسنة ٦٥١ميلادية، إلا أن السودان لم يكن تابعاً في يوم من الأيام للدولة الإسلامية المركزية التي تنقلت عاصمتها بين المدينة المنورة ودمشق وبغداد واستانبول .... الخ.

غير أن تلك الحقيقة، لم تؤد – مع ذلك – إلى منع انتشار الإسلام في شمال السودان، انتشارا سلمياً عن طريق تسرب القبائل العربية إلى سهوله الفيحاء ووديانه، وكذلك عن طريق هجرات التجار والدعاة والعلماء ورجال الطرق الصوفية، مما أدى إلى حدوث تغيير شامل وجذري في هوية بلاد النوبة التي ساد فيها اللسان العربي والدين الإسلامي الذي حل محل الديانة المسيحية في كافة أرجاء البلاد، وهو الأمر الذي لم يتسن حدوثه حتى لبلدان تُعتبر جزءاً أصيلاً ومؤسساً للإمبراطورية الإسلامية مثل العراق وبلاد الشام ومصر التي لم تندثر المسيحية فيها بالكلية، بل استمرت طوائف كبيرة من سكانها يعتنقون هذه الديانة إلى هذا اليوم، في الوقت الذي زالت فيه المسيحية عن السودان تماماً، ولم تعد إليه إلا مع مجيء الغزو الاستعماري الأوربي إلى إفريقيا في القرن التاسع عشر الميلادي، حيث ظلت مقتصرة على بعض المناطق في جنوب السودان وجبال النوبة فقط.

وهذه لعلها من ضمن مفارقات التاريخ. بمعنى أن يستمر الوجود المسيحي في كنف الدولة الإسلامية وتحت رعايتها في أحيان كثيرة، ويسود الوجود الإسلامي ويزدهر وتكتب له الغلبة المطلقة فيحين لا وجود لأية دولة إسلامية أو أيه تدابير سلطانية تهتم برعايته كما كان هو الوضع الذي كان سائداً في السودان.

السودان : الاسم – الدلالات – الموقع :

جاء إطلاق هذا الاسم من قبل العرب بُعيد فجر الإسلام على كل الممالك الأفريقية الإسلامية التي نشأت في حزام عرضي على امتداد خاصرة القارة السمراء ، بما يلي الجزء الجنوبي من الصحراء الكبرى مباشرة . ومعلوم أن العرب تطلق كلمة السودان اسم صفة للون الآدم ، أي اللون الأسود ، وأن ذهب الاسم مجازاً من البشر ليعني الأرض التي يسكنها أصحاب البشرة الآدمة، أي السمراء إذ أن اللون الأسود في فقه خبراء الألوان ليس بالضرورة هو لون البشر قاتمي السمرة . وكيفما كانت الدلالات ، فقد أطلق العرب هذا الاسم على تلك البلاد التي شهدت قيام ممالك إسلامية في وقت باكر وهي ((مملكة سنار ، ودارفور ، ووداي، وباقرمي ، وكانو، وبرونو وسوكوتو، مالي)) وكم هو عظيم ومشرف أن يركز الإسلام لواءه في هذا القارة عبر هذا الحزام منذ سالف الزمان " الحزام السوداني " خاصة وأن السمة الغالبة لشعوب هذه المناطق والممالك التي تحولت الآن إلى وحدات سياسية (دول) في قاموس الجغرافيا السياسية البشرية ، السمة الغالبة لهؤلاء جميعاً هي الحمية العقدية والإسلامية بالفطرة إيماناً وصدقاً به كرسالة سماوية للعاملين كافة . فشعوب الحزام السوداني الذي شهد قيام هذه الممالك شعوب لم تسلم بحد السيف كغيرها من الأمصار التي دخلها جند الإسلام فاتحين ، يضاف إلى ذلك التقارب بل التطابق في كثير من الأعراف والعادات والتقاليد لشعوب الحزام الذي شهد قيام هذه الممالك .

ملامح من الإرث الحضاري :

إن الحديث عن الإرث الحضاري الخالد للسودان ، يحتاج منا إلقاء الضوء على بعض ملامح تاريخ السودان القديم ، بحكم أن هذه الحقبة ورغم ما توفر حولها من بحوث ومسوحات وتنقيبات أثرية ، إلا أن هناك الكثير الذي يحتاج للبحث والدراسة والنشر ، ولعلي أشير هنا على وجه التحديد إلى مرحلة ما قبل التاريخ ، فبالإضافة إلى البحوث والكتيبات التي قام بها بعض الكتاب على ضوء الرحلات الكشفية التي قام بها المكتشفون الشرقيون ، هناك العديد من الكتاب الغربيين القدامى الذي تناولوا حضارة السودان القديم بالبحث والدراسة، ولعلي أشير هنا إلى المؤرخ الروماني (بليني) ، الذي دون معلومات قيمة عن حضارة مروي القديمة ، متطرقاً لموضوع عبادة الإله (أمون) عند الرومانيين القدامى وتقاليدهم في الزراعة والرعي .

بجانب ما قام به بعض الرومان من توفير معلومات قيمة عن المناطق الأثرية والمدن في السودان القديم ، نذكر منهم على سبيل المثال (جيمس بروس) أول من تعرف على شندى عام ١٨١٤م التي لخصها في شكل مشاهدات قيمة حواها كتابه الشهير (Travel in Nubia) ، وهو مرجع لا غنى عنه للباحثين في حضارة السودان ، وبالطبع لا بد من الإشارة هنا إلى روايات البيزنطيين التي تناولت تاريخ حضارة السودان أمثال (اوليمبيودوروس) وبريسكوس وما حوته مدونات المؤرخ الروماني (سينيكا) من معلومات عن بعثة الإمبراطور الروماني (نيزو) لاستكشاف منابع النيل التي استفاد منها الأول في كتاباته عن وصف منابع النيل في السودان القديم ، ومؤخراً جاء عشاق الاستكشاف هواة الرحلات أمثال (فردريك كابور) وهو فرنسي جاء مرافقاً للحملة التركية على السودان ، وكذلك الباحث الإيطالي (فيرليني) الذي يتهمه بعض الكتاب والباحثين بتدمير عدد كبير من الأهرامات في منطقة مروي أثناء بحثه عن الكنوز المزعومة في آثار تلك المملكة وفق ما قرأه في كتب التاريخ الروماني القديم عن حضارة السودان . ولا بد هنا من الإشارة إلى

نشاط العلاقات بين بلاد النوبة في شمال السودان ، ومصر القديمة ، حيث تشير معظم هذه الدراسات إلى أن هنالك ثمة تواصل حضاري وتداخل وتفاعل بين مصر القديمة ومنطقة النوبة ، والتي هي في عرف هؤلاء الباحثين المكتشفين هي المنطقة الممتدة من جنوبي موقع خزان أسوان الحالي وحتى دنقلا ، كذلك فإن النقوش التي تؤرخ لحضارة كرمة وما عثر عليه من آثار لها توثق لبعض الملوك المصريين وبخاصة (الاختام والموازين) التي عثر عليها في أنقاض مملكة كرمة وتحوي أسماء ورسوم بعض ملوك مصر القديمة .

أما مملكة كوش فقد تلاحظ من خلال الآثار أن اللغة المصرية القديمة كانت تستخدم في جميع المعاملات الرسمية وغير الرسمية وكذلك الآثار الحجرية عن مملكة نبتة ، وخير شاهد في ذلك اللوحات التي تؤرخ لعهد (بعانخي) وبخاصة تلك التي عثر عليها في معبد جبل البركل .

إن الحديث عن السودان ككيان حضاري راسخ منذ الأزل حديث متعدد الجوانب والأبعاد ، ويحتاج لكتاب بحاله ، ولكن نقول بإيجاز إن قدم حضارة السودان جعلها تشارك في صنع الحضارة الإنسانية بصفة عامة ، وجعل للسودان أثره النافذ في جيرانه الغرب والأفارقة تواصلاً وتفاعلاً منذ حضارة كوش وكرمة ومروي والممالك المسيحية . وأشير هنا إلى أن مدخل الإسلام للسودان والذي جاء سلساً ميسوراً كما أشار لذلك الشريف زين العابدين الهندي ، تقف شاهداً عليه (اتفاقية البقط) التي هي في حد ذاتها دلالة كبرى على سلمية دخول الإسلام الذي انداح تلقائياً وتغلغل في أوساط الأجداد القدماء حتى صار الإسلام دين الأغلبية ، ويلاحظ أن العالم القديم قد اهتم بالسودان وعلاقاته التي امتدت إلى أوروبا والصين في تلك الأزمان ، بل تميزت تلك الحضارة بإنجازات تؤكد أن السودان ظل وسيبقى صانعاً للحضارة من ناحية ، وجسراً للتواصل بين حضارات الشرق والغرب ودياناته

وأعرافه من ناحية أخرى . وهو الذي يجعلنا نقول إن ملامح أفريقيا هي صـورة مكبرة لملامح السودان بقومياته العرقية وتعدد بيئاته . أما على صـعيد التواصـل الحضاري مع حضارات أخرى منذ القدم مثل حضارة الفراعنة في مصر وحضارة بلاد الراشدين ، بل وحتى حضارات قدماء الرومان أمر يستجليه علمـاء التـاريخ والآثار يوماً بعد يوم من خلال فك طلاسم اللغة المروية القديمة .

وكما قال أستاذنا الجليل البروفسير يوسف فضل :

بني الحضـــارة ما تنفك ما ثـلة ... للعـين غائبـة في عمـق خـاطـره

وما تــزال وفي أنفاسـه عـبق ... من نشرها واخضلال في مشـاعره

أتباع عيسى إلى أرجـائه وفـدوا ... ظلـم الطغـاة ففـروا من قياصـره

مبشرين بدين الله في زمـن ... ممزق الروح طاغي العقـل فاجره

سـري فيه مثل الماء حين سرى ... في باطن الأرض في أعماق غائـره

ملامح من الجغرافية البشرية :

تمازجت هذه الحضارات والممالك عبر التاريخ وتحولاته ، حيث سادت حضارات وبادت حضارات أخرى ، فزالت دولٌ وخرجت للوجود دول أخري، وذابـت فـي بعضها البعض ، عبر حركة التاريخ مداً وجزراً أصبح الماعون الذي يحوي جماع كل حضارة وثقافات وسحنات وسمات هذه الشعوب جميعاً ، وتنصهر فـي داخلـه جميع هذه العناصر البشرية في نسيج متماسك واتحاد متشابك ، ومزيج خالص من

الأصالة الأفريقية والفصاحة العربية ، وأصبح الماعون الذي حوا ذلك كله في تناغم تام هو تلك الرقعة الطاهرة التي تتبوأ موقعها في الجزء الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا ، وتمتد من خط العرض ٢٢ درجة شمال خط الاستواء إلى خط العرض ٤ درجة شمالاً ، وبين خط الطول ٢٢- ٣٨ درجة شرق، هذا هو الماعون المهول الذي حوا بداخله قارة أفريقيا بحالها ، على اختلاف الثقافات والمعتقدات والحضارات والأعراف والمشارب ، ولكن ، وكما يقول المثل الإنجليزي DIVERSITY IS SPICE OF LIFE فإن التنوع هو بالفعل بهار الحياة ونكهتها.. وهذا التنوع العرقي واللغوي والإثني والثقافي جعل السودان (بيتاً كبيراً) ومأوى جامعاً سقفه سماءُ أفريقيا بشمسها المدارية الساطعة وغيمها الحنون المدرار، وبساطه أرض عذراءُ بكر خصبة (تنبت حتى الصخر فيخضر أملاً ووعداً) وتزدري فخراً تراباً حد العالم كله لأنها خلاصية خالصة بكر ما دنستها كيمياء المخصبات ، .. هذا هو السودان الإنسان والأرض .. أقدام أبنوسية قوية راسخة في عمق أصالة القارة السمراء تقف بثقة وثبات ، وأذرع عتية قوية تمتد عبر شمال القارة العربي المسلم على العالم كله تواصلاً وتعاوناً وتفاعلاً وسلاماً . وفي هذا أو الإشارة إلى ما ذكره السد وزير الخارجية الأسبق الشريف حسين الهندي في كتابه الأخير (أخر الكلم) حيث قال إنساب الدين الإسلامي في السودان كانسياب الروح في الجسد .. متخذاً طريقه للقلوب والعقول قبولاً واعتناقاً واعتقاداً ومحتفظاً بميزة التفرد والزهو بين أقطار الأرض جميعاً .

لأنه لم تضرج طريقه دماء ..

ولم تشق مساره حرب .

ولم يصاحبه قهر ولا قسر ولا إكراه ..

لذا كتب له الخلود والاستئناس وأخذ ينتقل بين الصدور قرآناً وأذكاراً ومدائح وأناشيد ، نوراً بلا نار ويسراً بلا إقسار .. ورأت فيه المسيحية الحقّة "علاوة" و "نبتة" و"المقرة النوبية" ما رآه فيه "نجاشي الحبشة" المسيحي البصير عندما وفد إليه

أول وفد من المسلمين في هجرتهم الأولى فأواهم وأكرمهم وحماهم بعد أن أطمأن قلبه لما سمع منهم ، وعند وفاته صلى عليه النبي (صلي الله عليه وسلم) صلاة الغائب في المدينة .. ومن هنا اتضح سبيل التكافل بين المسيحية الحقّة والإسلام المكمل .. وبين بشارة عيسى ونبوءة محمد .. وإكمال الإنجيل الحقيقي للزبور والتوراة ، وصحف إبراهيم أبو الحنفاء والقرآن للكتب والرسالات . فالسودان واحد من الدول القليلة جداً التي يتعانق في سمائها الفرقان والإنجيل ولا تكاد العين تخطئ أبداً مشاهد الكنائس وأصوات الأجراس والصلوات في العاصمة الخرطوم بل وعلى مرمى حجر من مبنى وزارة الخارجية والقصر الجمهوري ..

وبفضل هذا الموقع "الجيواستراتيجي" الفريد ، أصبح السودان ومنذ القدم، معبراً رئيسياً بين أفريقيا العربية شمالاً وأفريقية الزنجية جنوباً ، ومساراً عتيقاً لقافلة التاريخ الإنساني بشتى حضاراته بين شرق القارة وغربها من خلال أنشطة التجارة والتواصل القديم الذي قوّت من عراه الهجرات العكسية من غرب أفريقيا إلى وجهة الشرق أيضاً عبر مواسم التجارة والحجيج . وهكذا السودان منذ القدم تفاعلاً وتواصلاً ونقطة للالتقاء بين شمال القارة وجنوبها وشرقها وغربها . وعضد من هذا الإرث ما تميز به أهل السودان من صفات كريمة وخلال أصيلة جعلت افئدة القوميات الأفريقية الأخرى تأوي إليهم إيماناً ويقيناً بأن السودان اسمٌ وتاريخٌ هو وطن للجميع.

ويزيد من خصوصية وأهمية هذا الموقع ، المساحة الكبيرة التي حباها الله للسودان حيث تبلغ ٢,٥ مليون كيلومتر مربع وهو بذلك يأتي في المرتبة الحادية عشر بين دول العالم من حيث المساحة ، وبفضل سعة هذه المساحة فقد تنوعت البيئة الطبيعية للسودان تربة ومناخاً ، وتنوعت تبعاً لذلك موارده وثرواته الزراعية والغابية ، وتعددت مواسمه الزراعية كتعدد أجناسه وأعراقه وثقافاته ، فكانت صلة الإنسان بالأرض جزءاً أصيلاً في ثقافة الشعب الذي تشكل زراعياً ورعوياً متشبعاً بعشق التراب والماء والسلام على مر الأجيال . ولكن أبت أطماع الغاصبين

والمستعمرين إلاّ أن تحقن جنوب الوطن بسم الفتنة التي فرضت حرباً عطلت النماء وأزهقت الأرواح وبددت الطاقات وقعدت بالاقتصاد والإنتاج. فبقدر ما كان موقع السودان الاستراتيجي نعمة من الله ، إلا أنه ، وفي ذات الوقت ، جعل السودان محط أطماع الاستعمار القديم كأولوية وميدان للتنافس بين دول القارة قاطبة . والآن وبعد أن تجاوز العالم مرحلة التنافس الاستعماري بوجهه الكالح وشكله القديم ، بقى السودان أحد أهم محاور الأطماع الاستعمارية الحديثة . ولعلّ المراقب عن قرب لما يشهده العالم اليوم من نمو سكاني وصناعي وتمدد حضري على حساب الماء والأرض والغابة والبستان ، يدرك بجلاء أن الكون مقبل على عصر شح الموارد الطبيعية " هبة الرحمن " فقد عدت عليها العوادي من أيادي الآلة والإنسان ، وسكان الكوكب في نمو مضطرد بصورة مفزعة ، يقابله تراجع وتناقص متسارع في الموارد . وعليه ، فإن مشكلة الغذاء والماء ستكون بلا شك هي مهماز الاستعمار الحديث الذي يتجه الآن إلى التنافس حول الأسواق. وكملا أدركنا أن هاجس الماء والغذاء هو الهم الأول للعالم في الفترات المقبلة، أدركنا أن السودان إذا ما استقر ووجدت الأرض من يحرثها فهو سلة غذاء العالم بحق بل هو واحد من بين الأقطار التي تكون في أمن من كل ما يؤرق العالم المعاصر من قضايا البيئة والغذاء والماء .

هذه الخلفية حول الهوية الوطنية للسودان مهمة جداً في تقديري، لفهم جذور حالة الحوار السوداني – الأوربي. ذلك بأن هنالك عنصرين من عناصر هوية السودان المركبة كما أسلفنا، وهما عنصرا الإسلام والعروبة، أعتقد أنهما قد ظلا يشكلان حضوراً دائماً في تحديد هوية الآخر بامتياز بالنسبة للأوروبي، ألا وهو "العربي – المسلم" الذي ظل في صراع مركب معه (ديني – عنصري – سياسي – اقتصادي – إستراتيجي) لعدة قرون بدءاً بالحروب الصليبية مروراً بالاستعمار وانتهاء بإنشاء

دولة إسرائيل، فضلاً عن الحروب التي يخوضها الغرب حالياً تحت ذريعة ما يسمى بالحرب على الإرهاب).

ويضاف إلى هذين العنصرين العروبة والإسلام، عنصر ثالث، وهو عنصر (الإفريقية)، ليس بالمعنى الجغرافي وإنما بالمدلول العرقي أو ألسلالي. ذلك بأن تمازج العرب والأفارقة في بلاد السودان قد أنتج عرقاً تغلب عليه السمرة. وهذه السمرة بالذات هي التي تجعل الأوروبي يري في السوداني العربي المسلم تحديداً آخر مركباً. فهو آخر لأنه عربي، وهو آخر مرة أخرى لأنه مسلم، وهو آخر مرة ثالثة لأنه أسود البشرة.

ولئن كانت تجربة الاستعمار البريطاني للسودان قد انتهت على نحو غير صدامي وغير عنيف نسبياً، حيث تمكنت الحركة الوطنية الحديثة في البلاد من تصفية ذلك الوجود الاستعماري عبر النضال السياسي والتطور الدستوري السلس نوعاً ما، ولم يتعرض خلالها الشعب السوداني لما كان قد تعرض له الشعب الجزائري مثلا من الفظائع من جراء الاستعمار الاستيطاني الفرنسي، إلاَّ أن الذاكرة الأوروبية الاستعمارية العتيدة سوف تظل محتفظة إلى يوم الناس هذا للفرد السوداني بصورة المسلم العربي الإفريقي المتعصب فينظرها المعتد بنفسه وبهويته، الذي يرفض هيمنة الغزاة والمستعمرين على أي شاكلة كانوا ، وسوف تظل صورة السوداني المعاصر مرتبطة في أذهان الأوروبيين عموما والانجليز خصوصاً بصورة سلفه الأنصاري من أنصار الإمام المهدي الكبير الذي حارب الإنجليز وهزمهم في أكثر من موقعه وأجتز رأس الجنرال غردون في معركة فتح الخرطوم.

ومما لاشك فيه أن الإدارة الاستعمارية البريطانية في السودان ومن ورائها بقية القوى الأوروبية ممثلة في بعثاتها التبشيرية، قد عملت عمداً على قطع الطريق أمام

عملية التفاعل السلمي الإيجابي بين مختلف مكونات المجتمع السوداني واكتمال عملية التمازج والاندماج القومي وخصوصاً بين الشمال والجنوب، وذلك عندما فرضت على جنوب السودان ما سمى بقانون المناطق المقفولة الذي ظل سارياً منذ العام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٤٧م، والذي مُنع بموجبه أي سوداني من شمال السودان من السفر إلى جنوب السودان إلاّ بتصريح من الإدارة الاستعمارية نفسها، كما حظرت في الجنوب حظراً باتا جميع مظاهر الثقافية العربية الإسلامية، بما فيذلك التخاطب باللغة العربية، بينما تركت الحبل على الغارب للبعثات التبشيرية لكي تتولى أمر التعليم والثقافة في الجنوب بهدف تشكيل هوية ذلك الجزء من الوطن بطريقتها الخاصة.

ومنذ ذلك الحين بدأت تُبذر بذور مشكلة الجنوب التي اندلعت بالفعل في أغسطس عام ١٩٥٥ وفي ظل وجود الإدارة الاستعمارية البريطانية أي قبل نيل السودان لاستقلاله في ١/١/١٩٥٦م.

وهكذا سوف تستمر مشكلة جنوب السودان كأحد البنود الثابتة في مختلف موائد الحوار السوداني الأوربي .. وهو بند قد ظل يكتسي طبيعة خلافية بين الطرفين في أغلب الأحيان. فبينما ترى حكومة السودان أن المشكلة في أساسها مشكلة عدم توازن في التنمية والخدمات وفي المشاركة السياسية ظل موروثا من الحقبة الاستعمارية مروراً بالأنظمة الوطنية المختلفة، يجنح الأوروبيون وخصوصاً من خلال وسائل إعلامهم ومنظماتهم الشعبية إلى الاختزال المخل للمشكلة وتصويرها على أنها تارة صراع بين مسلمين يودون نشر الإسلام قسراً بين مواطنيهم المسيحيين والأرواحيين ، أو أنه صراع بين عرب الشمال الذين يودون قهر الزنوج بجنوب البلاد واسترقاقهم. والأوربيون من رسميين وشعبيين يصدرون بطبيعة الحال في موقفهم ذاك من منطلق يتسق مع مقتضيات هويتهم الحضارية.

وهكذا ظلت القوى الأوربية مساندة لحركات التمرد التي تعاقبت على جنوب السودان منذ قبيل إعلان الاستقلال كما أسلفنا، وحتى اندلاع التمرد الشهير الذي قادة العقيد جون قرنق في عام ١٩٨٣، وقد تمثلت مظاهر تلك المساندة في الدعم الإعلامي والسياسي واللوجستي وحتى العسكري. ولما أعلن الرئيس الأسبق جعفر نميري تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان في سبتمبر ١٩٨٣م، كان رد فعل الدول الأوربية مجتمعة أن أوقفت تصدير السلاح إلى السودان منذ العام ١٩٨٤ وحتى الآن.

واستمر الجفاء الأوروبي مع السودان بعد مجيء ثورة الإنقاذ الوطني إلى السلطة في السودان في عام ١٩٨٩م بقيادة الرئيس / عمر البشير، واتضاح خطها الوطني الإسلامي، فقد بادرت الدول الأوربية السودان بجفاء دبلوماسي واضح، بل مقاطعة سياسية واقتصادية صريحة تمثلت في إعلان دول الاتحاد الأوربي مجتمعة إيقاف العون التنموي الموجه للسودان منذ عام ١٩٨٩م، بل بلغ بها الحال إلى أن منعت السودان من موارد مالية تبلغ قرابة الخمسمائة مليون دولار هي مستحقاته بموجب اتفاقية لومي / كوتونو. تلك المستحقات التي وعد الأوربيون بالإفراج عنها فور قيام الحكومة بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في جنوب السودان، ولكنهم نكصوا عن وعدهم ذاك بعد توقيع الاتفاقية، وما يزالون يماطلون ويراوغون متذرعين بمشكلة دارفور.

ولكن، إدراكاً من جانب القيادة السياسية في السودان للتحديات الجسام التي تواجه السودان في مجالات تحقيق السلام والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة وتوفير الخدمات للمواطنين، ثم إدراكاً منها لمعطيات واقع السياسة الدولية، وخصوصاً بالنظر إلى التحولات العميقة التي طرأت على العالم خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، واستشراء ظاهرة العولمة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية

كقطب أوحد على ساحة السياسة العالمية، فقد ارتأت القيادة السودانية أن من الحكمة السعي إلى إقامة حوار بناء مع الاتحاد الأوربي بهدف المخاطبة الواعية والصريحة والشفافة لكافة الانشغالات التي تشكل موضع اهتمام لدى الطرفين، وصولاً إلى أقامة علاقات طبيعية تقوم على الثقة والتفاهم والتعاون المشترك في نهاية المطاف.

انطلق الحوار السوداني – الأوربي في إطاره الرسمي والمؤسسي منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، ولقد كنت شاهدا على تلك البدايات ومشاركا فيها عن كثب من موقعي كوزير للخارجية آنئذ.

ولقد ساهمت جملة من العوامل والمعطيات الداخلية والخارجية في انطلاق ذلك الحوار وتسهيله، أذكر منها على الصعيد الداخلي التحول نحو التعددية السياسية في السودان وصدور دستور ١٩٩٨م الذي سمح بحرية النشاط الحزبي، ومن قبل ذلك الاختراق الجزئي الذي تم في جبهة السلام بتوقيع اتفاقيات الخرطوم وفشودة للسلام مع بعض فصائل حركة التمرد بجنوب السودان، بالإضافة إلى اتفاقية سلام جبال النوبة.

أما على الصعيد الخارجي فقد كان للتعاون الذي أبداه السودان مع بعض الدول الأوربية المؤثرة وبالتحديد فرنسا في مجال مكافحة الإرهاب كقضية (كارلوس)، كان له دور كبير في إحداث نوع من التقارب بين السودان والمنظومة الأوربية عموماً.

ومنذ ذلك الحين انعقدت عدة جلسات للحوار بين الجانبين السوداني والأوربي عبر آلية تقوم على الالتقاء بين وفد يمثل الجانب السوداني برئاسة وزير الخارجية أو

وكيل الوزارة أو من يمثلهما – ووفد يمثل الترويكا الأوربية أما ممثلة في بعثة قادمة من بروكسل أو بواسطة مجموعة السفراء الأوربيين المعتمدين بالخرطوم.

وقد ظلت محاور الحوار التقليدية منحصرة في البنود الأربعة التالية :

السلام وحل قضية الجنوب.

مكافحة الإرهاب .

تطبيع العلاقات مع دول الجوار .

التحول الديمقراطي.

ومن جانبه ظل الجانب السوداني يذكر الجانب الأوربي بضرورة وفائه بالتزاماته نحو مساعدة السودان في تأمين المتطلبات اللازمة لتحقيق ما يعتقد الجانب الأوربي أنها انشغلاته، وألاَّ يتم طرح تلك الانشغالات فيشكل ضغوط أو إملاءات تنتهك سيادة السودان، أو تمثل تدخلا في شئونه الداخلية.

والى ذلك طالب الجانب السوداني الجانب الأوربي بالإعراب عن الرغبة في تطبيع العلاقات السياسية مع السودان كأساس لمد جسور الثقة والتفاهم اللذين من شأنهما أن يساعدا على تنقية الأجواء وإزالة كافة العقبات ومخاطبة الانشغالات موضع الحوار نفسه فيروح بناءة مفعمة بالاحترام المتبادل.

كذلك طالب الجانب السوداني الجانب الأوربي بالإفراج عن حقوق السودان المستحقة بموجب اتفاقية الشراكة بين دول الاتحاد الأوربي ودول المجموعة الإفريقية الكاريبية الباسفيكية، وكما أسلفت فقد وعدوا بالإفراج عن تلك الحقوق بعد توقيع اتفاق السلام مع حركة التمرد بجنوب البلاد.

ورغم أن موضوعات الحوار الأربعة (تحديات السودان ومطالب الاتحاد الأوروبي) وقد تم انجازها . فقد تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل الذي أوقف الحرب وصنع السلام بين الشمال والجنوب في التاسع من يناير ٢٠٠٥م. والسودان مشهود له بالتعاون في مكافحة الإرهاب (رغم أنه مازال في القائمة الأمريكية) وعلاقات السودان مع كل دول الجوار عادت إلى طبيعتها ، وستجرى انتخابات رئاسية وتشريعية خلال العام القادم حسب اتفاقية السلام الشامل كآلية لتأكيد وتعزيز التحول الديمقراطي . ورغم كل ذلك مازالت علاقات السودان مع الاتحاد الأوروبي تراوح مكانها معللين ذلك تارة بحل مشكلة دارفور وأخرى بعدم الرغبة في إغضاب أمريكا ، ولم يحدث الاختراق الحقيقي بالتطبيع الكامل في العلاقات واستئناف تدفق العون التنموي الأوروبي تجاه السودان.

مشكلة دارفور :

منطقة دارفور تضم خليطاً من السكان يعكس حقيقة التنوع السكاني في السودان فهم أفارقة وعرب وخليط نتيجة للمصاهرات بين القبائل العربية والأفريقية منذ أكثر من ألف عام بل هم جميعاً دون استثناء مسلمون وعلى مذهب أهل السنة والجماعة ومدرسة الإمام مالك بن أنس . مساحة دارفور تمثل خمس مساحة السودان وهي تعادل مساحة فرنسا ويبلغ تعداد سكان دارفور حوالي ستة ملايين نسمة . ينتمون إلى قبائل عدة يبلغ عددها ٨٠ قبيلة تتوزع بين قبائل تحترف الزراعة وأخرى تحترف الرعي . موجات الجفاف والتصحر التي ضربت المنطقة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي أحدثت تراجعاً كبيراً في الأراضي الصالحة للزراعة وفي الموارد المائية التي كانت تستفيد منها القبائل المترحلة والقبائل الزارعة . ولمواجهة مشكلة الجفاف والتصحر وجهت الحكومة السودانية قسمة كبيرة من مواردها ومن نصيب السودان في اتفاقية لومي ، غير أن الدول الأوروبية قامت بتجميد استحقاقات السودان من اتفاقية لومي الأمر الذي انعكس وبالاً ودماراً على العديد

من المشروعات خاصة مشروعات المياه والزراعة في دارفور . هذا الوضع بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الانتشار الواسع للسلاح وعدم الاستقرار في دول الجوار قاد لمزيد من الاحتكاكات بين القبائل وتفشى ظاهرة النهب المسلح وكل هذا انتهى بدارفور إلى النزاع المأساوي الذي تشهده خلال هذه الفترة .

رغم أن هذه هي حقيقة وجذور مشكلة دارفور ، إلاّ أن الغرب بدلاً من مساعدة الحكومة ومواطني دارفور لاحتواء المشكلة ومعالجتها باعتبارها مشكلة اقتصادية لجأ إلى تصعيدها إعلامياً وسياسياً وما يزال بما يشبه السناريو إلى حد الإدهاش على مستوى العواصم الغربية لم تعرفه مشكلة الجنوب التي كانت تعتبر أطول الحروب في أفريقيا . وعرض القضية باعتبارها قضية عرق عربي يبيد عرق أفريقي تارة يسمون العرب بالجنجويد وأخرى بالمليشيات التي تدعمها الحكومة .

وأُرد هنا ما كتبه الصحفي جهاد الخازن في أبريل ٢٠٠٧م (صحيفة الحياة اللندنية) حيث كتب يقول (في نيويورك دارفور أهم قضية في العالم أو هذا على الأقل ما يرى الزائر أو المقيم ويسمع، فهناك ألوف الملصقات، من أنفاق المترو إلى سطح الأرض، تتحدث عن (إبادة جنس) وعن ٤٠٠ ألف قتيل، مع إعلانات في الصحف والتلفزيون، ولوبي إنقاذ دارفور يزعم أنه يضم ١٨٠ منظمة تمثل ١٣٠ مليون أميريكي، وهدفه الضغط على الكونغرس والإدارة لوقف "إبادة الجنس" إياها ومعاقبة حكومة الخرطوم. دارفور كارثة إنسانية رهيبة، لا يجوز أبداً التقليل من أهميتها، ولا أفعل، غير أن الأمم المتحدة قالت إن القتلى ٢٠٠ ألف، وإن ما أُرتكب هناك كان جرائم حرب، لا إبادة جنس. أختار أن أُصدق الأُمم المتحدة لا لوبي إنقاذ دارفور، لأن هذا هو لوبي إسرائيل باسم آخر، فالهدف هو تحويل الأنظار عن جرائم إسرائيل، أو كارثة الحرب في العراق. الحرب الأمريكية على العراق قتلت في تقدير وسطى طبي ٦٥٥ ألف عراقي، أي أكثر من ثلاثة أضعاف قتلى دارفور وربما خمسة أضعاف إذا صدقنا التقرير الأعلى القريب من مليون ضحية. مع ذلك

لا نرى في نيويورك ملصقات عن الضحايا العراقيين ولا نقرأ عن (إبادة جنس) أو عن مطالبة بمعاقبة عصابة الحرب بتهم إبادة الجنس أو على الأقل بتهم ارتكاب جرائم حرب. والسبب في رأي الشخصي على الأقل، أن الضحايا عرب ومسلمون. في دارفور الضحية مسلم، وهنالك ٢٠٠ ألف ضحية من المسلمين قتلهم مسلمون، واللوبي سواء كان لوبي إسرائيلي أو دارفور، لا يدافع عنهم وإنما يستعملهم ستاراً من دخان يحجب الجرائم الأخرى من فلسطين إلى العراق.

محكمة الجنايات الدولية :

نحن نؤمن بأن ميزان العدالة يستقيم للجميع ولا يعرف الاستثناء أو الانتقائية . القرار ١٥٩٣ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في ٣١ مارس ٢٠٠٥م والخاص بإحالة الوضع القائم في دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية والذي أيدته الدول الأوروبية يعتبر نموذجاً لازدواجية المعايير وتسييس العدالة وتطويعها لخدمة أجندة أخرى .. فالقرار في المادة السادسة منه يستثني مواطني الدول التي ليست طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة من الخضوع أو التحقيق أو المقاضاة أمام المحكمة مهما ارتكبوا من جرم في دارفور أو على مواطني دارفور بينما تختص المحكمة بمحاكمة المواطنين السودانيين بالرغم من أن السودان ليس عضواً في المحكمة . والمقصود في الأساس مواطني الولايات المتحدة الأمريكية .

هذه المادة أثارت جدلاً ونقاشاً كاد أن يعصف بوحدة المجلس باعتبارها تسييس واضح وتدخل في شئون المحكمة وانتقاص واضح لمعايير العدالة . فقد جاء من داخلة المندوب الأمريكي (إننا نعتقد أن نظام روما الأساسي نظام معيب ولا يوفر أشكال الحماية الكافية من إمكانية إجراء محاكمات ذات طابع سياسي) وأن هذا القرار بهذه الاستثناءات يوفر حماية واضحة لأشخاص من الولايات المتحدة ولن يخضع للتحقيق أو المقاضاة أي شخص من الولايات المتحدة يشارك في العمليات

الجارية في السودان بسبب هذا القرار . وهكذا امتنعت أمريكا عن التصويت مع القرار ولكنها لم تستخدم حق الاعتراض لأنها تحصلت وفق منطوق القرار على استثناءات تستثني مواطنيها من الملاحقة القضائية خارج نطاق قضاءها المحلي.

وجاء في ختام مداخلة مندوب الجزائر ما يلي (أود أن اختتم بياني بالإعراب عن الأسف ، ذلك الأسف النابع من القلق إزاء التوصل إلى حلول توافقية بكل ثمن من جانب الذين يدافعون عن العدالة العالمية ، والذين ضمنوا في الواقع أن يتم الكيل بمعيارين في هذا المجال ، وهو الأمر الذي أعيب به المجلس منن قبل البعض وقد تجلى على نحو غير متوقع وجود مسارين للعدالة) انتهى الاقتباس من بيان المندوب الجزائري . أما مندوب الفلبين السيد باجا فقد سرد في مداخلته قصة طريفة تعبر بحق عن نظرة غالبية أعضاء مجلس الأمن لهذا القرار الذي سماه بالمولود ذكر في القصة التي رواها أن زوجين في منتصف عمرهما ولهما ابنتان مراهقتان شديدتا الجمال . ولكنهما قررا أن يحاولا للمرة الأخيرة إنجاب الابن الذي أراداه دائماً . وبعد أشهر من المحاولات ، حملت الزوجة وأنجبت طفلاً بعد تسعة أشهر أسرع الأب المبتهج إلى مستشفى الولادة ليرى أبنه الجديد . وألقى نظرة عليه ولكنه أصيب بالرعب عندما وجده أقبح طفل رأته عيناه على الإطلاق . فذهب إلى زوجته وقال لها لا يمكن أن يكون هذا طفله . وصاح قائلاً "أنظري لهاتين الابنتين الجميلتين اللتين أنجبتهما " ثم نظر إليها نظرة قاسية وسألها " هل كنت تخدعينني ؟ . فابتسمت الزوجة بلطف وقالت " لست هذه المرة " ومضى يقول " إن الفقرة ٦ من منطوق القرار تقوض مصداقية المحكمة ربما تقوضها بهدوء ولكنه مع ذلك تقوضها . الفقرة ٦ صنفت بشكل ملتو استقلال المحكمة على أنه يخضع لأهواء مجلس الأمن السياسية والدبلوماسية .

أما مندوب البرازيل فقد أوضح أن البرازيل لم تتمكن من الانضمام إلى الدول التي صوتت تأييداً للقرار لأنها ترى أن حفظ السلم الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب لا يمكن النظر إليهما بوصفهما غايتين متناقضتين . وأن البرازيل ترى في الحصانات الممنوحة تدخلاً من جانب المجلس في الأساس الدستوري لهيئة قضائية مستقلة ويمثل أيضاً موقفاً لا يتفق مع المبادئ المتعلقة بهذه المسألة .
فالمحكمة التي تستثني مواطني الدول الكبرى وتحاكم مواطني الدول النامية والضعيفة هي أداة لممارسة ثقافة الاستعلاء وفرض الاستعلاء الثقافي . وهذا استغلال لقضايا الشعوب والمتاجرة بالأزمات والنزاعات لمجرد الكسب السياسي والمساومة السياسية وهذا أبعد ما يكون عن العدالة والإنسانية ، ناهيك عن صون الشرعية الدولية والأمن والسلم الدوليين إلى غير ذلك من الشعارات والمسميات ، بل هذا هو عين ازدواجية المعايير وقد مارسته الدول الأوروبية .

نعود مرة أخرى لموضوع الحوار السوداني الأوروبي فبالرغم من أنه لم يحقق نجاحاً كبيراً إلاّ أن الاتحاد الأوروبي تعهد مبدئياً بأنه سيقدم مساعدات فنية ومالية لحكومة الوحدة الوطنية ولحكومة الجنوب في إطار استكمال مقومات الحوار السياسي ، كما وعد بالنظر فى إمكانية تطبيع العلاقات مع السودان بعد وفائه بالالتزامات المنصوص عليها وفقاً لمقترحات الجانب الأوروبي لمرجعيات عملية الحوار.

ومهما يكن من أمر فإن تقييمي لعملية الحوار السوداني – الأوروبي في نسختها الأخيرة ، أنها ما تزال في كثير من جوانبها عبارة عن عملية املاً من طرف واحد وليس فيها ما يكون من عمليات الحوار عادة من الموازنة والأخذ والعطاء وتقديم التنازلات بغرض الوصول لتفاهمات مشتركة. بل أن الواقع العملي الذي يكتنف هذا الحوار نفسه يحمل عناصر تعترض مسيرته بصفة أساسية . والدليل على ذلك هو

أن مطالبة الأوروبيين للسودان بالمسارعة بإيجاد حل سياسي لمشكلة دارفور ، يناقضه مواقف بعض من تلك الدول الأوروبية نفسها من اتفاقية أبوجا التي أرست الأسس الحقيقية لذلك الحل ، وذلك بتغاضيها عن مواقف الحركات الرافضة التوقيع على ذلك الاتفاق ، بل لتشجيعها لها على رفضه ومقاتلة الأطراف الموقعة عليه . أي الحكومة وحركة مني مناوي ، في الوقت الذي شارك فيه الأوروبيون إلى جانب الولايات المتحدة في رعاية اتفاق أبوجا ، وأعلنوا على الملأ أن كل من يخرج على ذلك الاتفاق سوف يجد الرفض من المجتمع الدولي بل سيواجه بالعقوبة ، ولكن الذي حدث هو العكس تماماً .. أعني معاقبة حكومة السودان باستصدار سيء الذكر قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ ، ومكافأة قادة فصائل التمرد باستقبالهم في العواصم الأوروبية ومساعدتهم مادياً وسياسياً ودبلوماسياً وحتى عسكرياً .

على أنه إذا كانت مشكلة دارفور هي العقبة الكأداء فعلاً التي تقف حجر عثرة أمام انسياب الحوار السوداني – الأوروبي القاصد نحو غاياته تحقيقاً لمصلحة الطرفين ، فإن الأمل يحدونا بأن هذه المشكلة هي الآن آخذة في طريق الحل السياسي التفاوضي ، وبمشاركة كافة الأطراف المعنية بما في ذلك الاتحاد الأوربي . وهنا أود الإشارة إلى اجتماع توافق طرابلس الذي عُقد في أبريل ويوليو الماضيين كما نتطلع إلى الاجتماع المنتظر انعقاده في أروشا بتنزانيا للحركات غير الموقعة على اتفاق أبوجا في غضون الفترة القليلة المقبلة ، بمشاركة كافة الشركاء الدوليين والإقليميين إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ، والذي نأمل بشدة في أن يتمكن من توحيد هذه الحركات ووضع خارطة طريق عملية من شأنها أن تفضي إلى بدء الحوار مع الحكومة للوصول لحل عاجل وشامل لمشكلة دارفور .. ونأمل أن تسهم القوة المشتركة التي أجازها مجلس الأمن في استتباب الأمن وسط مواطني دارفور .

وبهذا نأمل في أن تتمكن العلاقات السودانية الأوروبية من استشراف عهد جديد مفعم بالتطلع إلى إقامة علاقات تعاون وصداقة طبيعية .

"عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودةً والله قدير والله غفور رحيم"
صدق الله العظيم

أقول قولي هذا .. واستغفر الله العظيم لي ولكم .. وأشكركم جميعاً على حسن الاستماع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

العرب وإفريقيا :

"دارفور نموذجاً"

العرب وإفريقيا : "دارفور نموذجاً"[‡]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آلـه وصحبه أجمعين .. الحمد لله القائل في محكم تنزيله :" يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم".

وأزكى الصلاة وأتم التسليم على رسولنا الأمين القائل في الحديث الشريف:"لـيس لعربي فضل على عجمي إلاّ بالتقوى".
ثم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أيها الإخوة والأخوات الحضور الكـريم .. وأرجو أن تسمحوا لي بادئ ذي بدءٍ أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلـى الأخـوة القائمين على المنتدي الثقافي بمدينة أبو ظبي.. حاضرة دولة الإمـارات العربيـة المتحدة الشقيقة، وأخص بالشكر الإخوة المشرفين على تنظيم الموسم الثقافي لهـذا العام، والذي يجئ في إطار النشاط الراتب لهذه المؤسسة الثقافية المرموقة.

فالشكر لهم إذاً على تفضلهم بدعوتي للمشاركة في فعاليات هذا المنتدى، ثم الـشكر والثناء لهم أيضا على حسن اختيارهم لعنوان هذه المحاضرة الذي اقترحوه هم على ابتداء، ثم تركوا لي خيار الالتزام به، أو اختيار غيره من المواضـيع الأخـرى. ولكنني أقول إن العنوان الذي وقع عليه اختيارهم ألا وهو :"العرب والأفارقـة .. دارفور نموذجاً"، هو اختيار موفق وصائب للغاية، وهو بكل تأكيد موضوع الساعة بالنسبة للعرب والأفارقة معاً، من حيث أنه يضع العلاقات العربية – الإفريقية على المحك، وليس ذلك بسبب حقيقة ما يجري بالفعل داخل دارفور، ولكن مـن حيـث ضخامة كيد الكائدين من القوي الدولية التي ضخمت قـضية دارفـور، وهولتهـا

[‡] محاضرة قُدمّت في المنتدى الثقافي (أبو ظبي) ابريل ٢٠٠٧م.

وأخرجتها من سياقها لا أقول القطري، بل المحلي والقبلي التقليـدي، وصـورتها زوراً وكذباً على أنها أكبر مأساة إنسانية مهددة للسلام العالمي، تتضاءل أمامها في نظرهم مآسي أهل فلسطين والعراق.

أقول إن القائمين على أمر هذا الموسم قد أحسنوا اختيار عنوان هذه المحاضـرة، لأن في تقديري أن أحد أهم الأهداف الإستراتيجية من تبني بعض القوى الغربيـة لقضية دارفور وتصعيدها لها، هو محاولة دق إسفين بين العرب والأفارقـة إلـى الأبد، وإفساد علاقات المودة والتواصل، والتعاون القائمة على الكثير من العوامـل والقواسم المشتركة، والتي يأتي في مقدمتها الدين الإسلامي الذي يدين به أكثر من نصف سكان القارة السمراء، فضلا عن اواصر الجوار وآفاق التعاون ، والمصالح المشتركة.

ولا شك في أن استهداف بعض القوى الغربية المتعصبة للسودان والذى لم يبدأ مع مجي حكومة الإنقاذ الحالية ذات التوجهات الإسلامية فحسب، كما قد يعتقد البعض، ولكنه بدأ منذ أن برز الكيان السوداني بتركيبته العربية – الإفريقية الفريدة القائمـة على التسامح والتواصل والحوار والتعايش السلمي بين مختلـف مكوناتـه، إنمـا يستهدف فيه رمزيه السودان كبوتقة انصهار بين العرب والأفارقة، وجسر تواصل ثقافي وحضاري بين العرب وإفريقيا. يقول السفير قالوتش سفير الولايات المتحـدة الأسبق فى السودان فى محاضرة له أمام مجلس سياسات الدفاع الأمريكـي "لـدينا استراتيجية فى غاية البساطة. نحن نريد فى المنطقة نظماً موالية لا تقاوم إرادتنا، ثم أننا نريد ثروات هذه المنطقة بغير منازع، ونريد ضماناً نهائياً لأمن إسرائيل لانها الصديق الوحيد الذى يمكننا الاعتماد عليه".
إن الأمة العربية أيها الحضور الكريم تعيش في جوار أسيوي وأوروبي وأفريقـي. وهذا الجوار الأفريقي ينفرد بخصائص معينة حيث أغلبية العرب أفارقة، وأغلبيـة

الأفارقة مسلمون. وهنالك تواصل على طول التـاريخ وتفاعـل بـشرى وثقـافي وسياسي واقتصادي عبر الصحراء وعبر البحر الاحمر وعبرهما فيما بعد تمـددت الأديان الأبراهيمية الثلاثة ثم جاء الاستعمار الاوربى وسيطر على العالم العربـى وعلى أفريقيا جنوب الصحراء. ومثلما قنن الاستعمار الفوارق بين البلدان العربية، فقد ضخم التباين بين شعوب دفتى الصحراء وضفتي البحر الأحمر.

فى القرن التاسع عشر الميلادى تكالب الأوربيون على أفريقيا، وفى مؤتمر بـرلين (١٨٨٤ – ١٨٨٥) قسموها بينهم. هذه الموجه انحسرت لدى إستقلال دول أفريقيا، وتعرضت أفريقيا لموجة ثانية أثناء الحـرب البـاردة (١٩٤٨ – ١٩٨٩). اليـوم ونتيجة لعوامل كثيرة تتعرض افريقيا لموجة ثالثة، أبرز ملامحها السعى الى فصل أفريقيا جنوب الصحراء وعزل شعوبها عن شعوب أفريقيا شمال الصحراء، وربط الافريقانية بالأثنية الزنجية وجعل مناطق التماس العربى الأفريقي في الـسودان ، موريتانيا النيجر وغيرها مناطق توتر وحائط ثقافياً مانعاً وبالتالى القضاء على أي تطلع لفضاء عربى أفريقي مشترك.

والعلاقات العربية الأفريقية تضرب بجذورها فى أعمـاق التـاريخ حيـث نـسج الأسلاف خيوطها عبر قرون طويلة من التفاعل الاجتمـاعى والحاضـرى الـذى تجاوز مظاهر الجوار الجغرافى الى أعماق الروابط الثقافية والبشرية والحـضارية وعلى الرغم من ذلك فأن مناطق التماس فى القارة الأفريقية بين العرب والأفارقـة تعرضت فى السنوات الأخيرة لتوترات عرقية وطائفية وقبلية إسـتدعت تـدخلات أجنبية شتى أرخت بظلالها الكثيفة على العلاقة النضالية والجهادية التاريخية التـى إنتظمت العرب والأفارقة ضد الاستعمار منذ منتصف القرن الماضى وهو القـرن الذى شهد إزدهار هذه العلاقة وتطورها وتتويجها بقيام الاتحاد الافريقيـى ونـسج خيوط التكامل الاقليمي بين بلدان القارة وشعوبها. يقول الدكتور علاء الدين عبـد الحفيظ الاستاذ بقسم العلوم السياسية – جامعة اسيوط بمصر أن العلاقات العربيـة الافريقية تواجه تحديات جديدة تفرضها المتغيرات العالمية سـواء علـى مـستوى

الداخل العربى والأفريقى أو التحديات التى يفرضها التدخل الأجنبى والتنافس الدولى فى القارة وهنا تتضح أهمية إعادة بناء الفضاء الأستراتيجى المشترك بين العرب والأفارقة (معمر القذافى قائد ثورة الفاتح من سبتمبر) وتقوية العلاقات الاستراتيجية فى ميادينا الرئيسية وتفعيل الحضور العربى فى الساحة الأفريقية سياسياً واقتصادياً وثقافياً وسد منابع التوتر العرقى فى العلاقات العربية الافريقية، وقطع الطريق على محاولات متكررة للتدخل فى مناطق التماس العربية الافريقية. واستخلاص تصورات عن مسارات التعاون العربى الافريقي فى المستقبل القريب والبعيد وايجاد آليات لفض المنازعات واحتواء التوترات ودراسة إمكانات التفاعل والتناسق البناء بين النظامين الفرعيين العربى والافريقي.

وعليه فإنني أود أن أعبر عن سعادتي مجدداً بهذا الاختيار الموفق لهذا الموضوع، والذي يحق لنا أن نعتبره في إطار تجلي وعي النخب والجماهير العربية بالأبعاد الحقيقة لقضية دارفور .. وهذا في حد ذاته شئ ايجابي ..

وفى واقع الأمر فإن المفكرين والساسة العرب قد ظلوا يؤكدون منذ عقود خلت أن الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ .. وأن الوطن العربي شأنه كما جاء في الحديث الشريف :"مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو واحدٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحُمىَّ" .. بمعنى أن تَعرُّض أي عضو من الكيان العربي الواحد لأيه مهددات لأمنه الوطني، إنما يمثل في نهاية المطاف، تهديداً حقيقياً للأمن القومي العربي الجامع بأكمله.

ولعلني لست في حاجة إلى بسط القول حول المؤامرات التي ظلت تحاك منذ فترة ضد أمن واستقرار ووحدة وتكامل العالم العربي والإسلامي من جهة، والعالم العربي وإفريقيا من جهة أخري، من قبيل مشاريع الشرق الأوسط الجديد تارة، والشرق الأوسط الكبير تارة أخري، والقرن الإفريقي الكبير، وهي مشاريع تهدف إلى تكريس الفرقة والتجزئة، والقفز فوق حقائق الجغرافيا والتاريخ والهوية

الحضارية لشعوب المنطقة العربية الإسلامية بالأســاس، خدمــةً لأهــداف قــوى الاستعمار القديم والمتجدد وربيبته دولة الكيان الصهيوني الغاصب.
فتصعيد قضية دارفور على النحو الماثل حاليا هي إذاً، وبكل تأكيد أولى خطــوات تنفيذ إعادة رسم خارطة المنطقة العربية الإسلامية ومحيطها الحيوي، والذي يتم في إطار ما يعرف بسياسة شد الأطراف.

بعد هذا الإطار النظري لتوضيح أهمية هذا الموضوع، وتأكيد أهمية وعي النخــب والجماهير العربية به وبأبعاده .. اسمحوا لي أن أقدم لكم فيما يلي خلفية مــوجزة حول دارفور .. آملاً أن تعينكم على تفهم ما سأطرحه أمامكم مــن خــلال هــذه المحاضرة على النحو المطلوب :
ولعل أول ما أود أن أبدأ به هذه النقطة بالذات، أمر ذو دلالة خاصــة فيمــا نحــن بصدده من علاقة العرب والعروبة بدارفور .. ألا وهو اسم هــذا الإقلــيم نفــسه: "دارفور" إذ أن هذا الاسم يتكون من مقطعين هما :"دار" وهــي الكلمــة العربيــة المعروفة بمعني "مسكن" أو "وطن" أو "بلد" .. مما يؤكد عراقة الوجود العربــي أو المكون العربي في دارفور .. أما "فور" فهي تعني قبيلة الفور، وهي قبيلة سودانية ارتبط اسمها بتأسيس آخر مملكة تقليدية حكمت الإقليم منذ حوالي منتصف القــرن السابع عشر الميلادي وحتى أوائل الربع الأخير من القرن التاســع عــشر عنــدما استولى عليها الزبير باشا رحمة) اثر هزيمته لقوات السلطان (إبراهيم قرض) في معركة "منواشي" في عام ١٨٧٤م، وضمها إلى أملاك الخديوي ضمن مــا كــان يعرف بالسودان التركي- المصري.
ارتبط تاريخ دارفور بحكم السلطنات - حيث حكمت سلطنة "الداجو"، وهي قبيلــة سودانية لها امتدادات في كردفان شرقا وفي تشاد غربا، حكمت هذه القبيلة دارفور مابين القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، ولكن حكم الداجو اقتصر على الجزء الجنوبي الشرقي من دارفور فقط. ثم مملكة "التُنْجُر" التي حكمت من القــرن

الثالث عشر إلي النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي. ويُقال إن قبيلة "التنجر" تنتسب إلى قبيلة بني هلال، التي هاجرت من الجزيرة العربية إلى مصر ومنها إلى تونس وبلاد الشمال الإفريقي في القرن الرابع الهجري في تغريبتهم الشهيرة في التراث الشعبي (قصة ابوزيد الهلالي)..

وكانت آخر السلالات التي حكمت دارفور هي سلالة "الكيرا" التي تنتمي إلى قبيلة الفور، حيث حكمت الإقليم منذ حوالي منتصف القرن السابع عشر وحتى عام ١٨٧٥، ثم من عام ١٨٩٨ وحتى عام ١٩١٦ وهي الفترة التي شهدت حكم السلطان "علي دينار"، التي انتهت باستيلاء قوات الضابط الانجليزي هدليستون باشا على دارفور وضمها لتبعية أراضي ما كان يعرف بالسودان الانجليزي المصري. والشائع أيضا أن سلالة "الكيرا" نفسها تنتسب إلى رجل عربي الأصل من بني هلال يسمي "سليمان صولونق" وصولونق معناها بلغة الفور "الأحمر" أو "الأبيض البشرة".
وتأسيساً على ذلك يبدو من المؤكد أن الوجود العربي في دارفور وجود قديم وغير طارئ، يشهد بذلك وجود عدد كبير من القبائل العربية في الاقاليم منذ القرون الوسطي، مثل قبائل الزيادية، والمعاليا، والرزيقات، وبنو حسين والهبانية، والتعياشة، وبنو هلبة، والسلامات، وبنو راشد، والمسيرية، والمحاميد وغيرهم .. وقد اختلطت هذه القبائل اختلاطا شديداً مع القبائل الأخرى غير العربية التي تقطن الإقليم مثل الفور، والزغاوة، والمساليت، والداجو، والتنجر، والميدوب، والفلاتة، والتاما، والميما، والبرتي، وقد جمع بين هذه القبائل الدين الإسلامي الحنيف الذي تدين به كافة هذه القبائل العربية وغير العربية بلا استثناء.

ولعل هذه التوليفة العربية الإفريقية التي ظلت تميز الكيان البشري لدارفور منذ قرون خلت هي التي حدت بالرحالة العربي التونسي الشيخ محمد بن عمر التونسي،

أن يختار لكتابه الذي ألفه حول وقائع سياحته وإقامته في سلطنة دارفور في مطلع القرن التاسع عشر (تحديداً في عام ١٨٠٣م)، هذا العنوان: "تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان".

فالمقصود ببلاد العرب والسودان هي "دارفور" نفسها ... ذلك بأن المقصود بالعرب ههنا، هي القبائل العربية القاطنة في دارفور، بينما المقصود بـ"السودان" هي القبائل الزنجية والحاميَّة غير الناطقة بالعربية التي كانت تعيش في ذلك الإقليم. وهذا الكتاب الذي أصدره في طبعة مُحققَّة المؤرخ المصري الدكتور / مصطفى محمد مسعد من الهيئة المصرية العامة للكتاب في عام ١٩٦٥، هو مصدر لا غنى عنه لأي باحث حول الخلفية التاريخية للتركيبة السكانية والاجتماعية والثقافية لإقليم دارفور بصفة عامة.

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان، وتبلغ مساحته حوالي ١٩٦ ألف ميل مربع من مجمل مساحة السودان البالغ قدرها مليون ميل مربع. آي حوالي الـ ١٩% من إجمالي مساحة السودان. ويتاخم الإقليم ثلاث دول مجاورة للسودان هي ليبيا من جهة الشمال الغربي، وتشاد من جهة الغرب، وإفريقيا الوسطي إلى جهة الجنوب الغربي. وتعيش في الإقليم حوالي الثمانين قبيلة ومجموعة أثنية عربية وغير عربية علي النحو الذي ذكرنا منه أمثلة آنفاً. وقد اختلطت هذه القبائل فيما بينها وظلت في تفاعل سلمي وتزاوج منذ قرابة الألف عام، علي الرغم من احتفاظ كل واحدة منها بمميزاتها وخصائصها وسبل كسب عيشها. فبعض تلك القبائل هي قبائل بدوية مترحِّلة، وبعض قبائل مستقرة تحترف الزراعة.

وكل قبيلة من القبائل الكبرى تمتلك داراً أو ما تسمى "حاكورة"، وهي رقعة من الأرض تكون معروفة الحيازة منذ قديم الزمان، تكون إما مُنحت للقبيلة المعنية بواسطة سلطات كانت حاكمة، أو أنها دار ارتبطت بتلك المجموعة العرقية منذ قديم الزمان مثل : دار المساليت، دار الرزيقات، دار الميدوب، دار المعاليا، دار الزغاوة .. دار القِمِرْ .. الخ.

هذه النقطة، أيها الإخوة والأخوات، تقودني إلى تأكيد حقيقة واقعة ظلت تميز إقليم دارفور ربما عن سائر أقاليم السودان الأخرى، ألا وهي البروز الصارخ للقبلية وتأثيرها شبهْ المطلق على الفرد، وتشكيل هويته، وولائه، وخياراته الاجتماعية والسياسية. أضف إلى ذلك أن علاقة جميع القبائل بلا استثناء في دارفور، بالسلاح علاقة قديمة جداً. ذلك بأن وجود القبائل في مناطقها الأصلية سابق لقيام الدولة الحديثة في السودان. فالقبائل في دارفور قد ظلت دائما تستشعر الحاجة إلى السلاح بين أيدي رجالها والحصول عليه بشتى السبل والوسائل من أجل حماية أفرادها وديارها وثرواتها من المواشي إذا كانت قبائل رعوية متنقلة، أو حماية مزارعها ومحاصيلها إذا كانت جماعات مستقرة تحترف الزراعة. وقد فاقم من ظاهرة الانتشار السائب للأسلحة النارية في دارفور، الاتساع الشاسع للإقليم وترامي أطرافه وبعده عن السلطات المركزية.

وقد زاد من تنامي ثقافة العنف والحرب أيضا، انتشار السلاح بصورة أكبر مما كان عليه الوضع في الماضي، بسبب اندلاع الاضطرابات لعقود طويلة في جمهورية تشاد المجاورة لدارفور، الأمر الذي سهل من الحصول على السلاح في دارفور. أضف إلى ذلك حلول بعض الكوارث الطبيعية والبيئية مثل موجات الجفاف والتصحر، التي بدأت تضرب الإقليم منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، مما أدي إلى نزوح أعداد هائلة من أفراد القبائل البدوية بقطعانها من شمال دارفور الصحراوي الجاف إلى جنوب الإقليم الأغنى نسبياً من حيث المراعي والموارد الطبيعية الأخرى، مما أدى إلى حدوث بعض الاحتكاكات والصدامات القبلية المسلحة.

وفى الحقيقة فإن الصدامات القبلية والصراع حول المراعي ومساقط المياه قد ظل ديدن الحياة في دارفور منذ وجدت، ولقد كانت هنالك دائما آليات تسوية قبلية

تقليدية لفض مثل تلك المنازعات بأقل الخسائر، ولكن إرادة القوى المهيمنة والمسيِّرة للنظام العالمي الجديد ابت هذه المرة إلاَّ أن تتجاوز تلك الآليات الناجعة التي كانت كفيلة بحل التصعيد الأخير في دارفور الذي كانت الشرارة التي أشعلته مجرد سرقة جمل واحد، لكي تنفخ فيها آلة الإعلام الغربي وتصورها على أنها مشكلة تهدد السلام العالمي، سعيا وراء تحقيق مآربها الخاصة.

إذاً في ظل تلك الاحتكاكات القبلية التي تفاقمت بصورة غير مسبوقة بسبب انتشار الأسلحة، وبروز النعرات القبلية، وتنامي أعمال الغارة والسلب، والعمليات الانتقامية، برزت ظاهرة النهب المسلح التي تحولت في نهاية المطاف إلى تشكلُ عصابات من المجرمين الذين لا عمل لهم سوى النهب والسرقة تحت تهديد السلاح، وهم الذين عُرفت طائفة منهم تحت اسم "الجنجويد" .. هذا المصطلح الذي تلقفته أجهزة الإعلام الغربية، وأخرجته من سياقه المحلي الذي يدل على مجموعة من مرتادي النهب المسلح، الذين لا ينتمون إلى أي قبيلة بعينها وإنما تجمع بينهم تلك الأعمال المشينة فحسب، ليلصقوها زوراً وبهتاناً بالقبائل العربية وحدها في دارفور هكذا على الإطلاق وبدون تحديد، حتى وصل الأمر إلى أن يعتقد كثير من العرب داخل البلدان العربية الأخرى تحت تأثير تلك الدعاية الإعلامية الغربية الخبيثة أن هنالك بالفعل مجموعة عرقية أو قبيلة أو مجموعة قبائل عربية تسمي "الجنجويد".

إن لفظ الجنجويد كما يرد في الإعلام الغربي الذي يهيمن عليه اللوبي الصهيوني، إنما هو في الحقيقة استخدام رمزي قصد به جميع العرب حيثما كانوا، والدليل على ذلك أن مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة قد أعترض ذات مرة على مندوب فلسطين بقولة :"أنتم العرب تمارسون العنصرية والإبادة الجماعية وتنتهكون حقوق الأفارقة السود في دارفور" ..

محصلة القول أن الاهتمام المحموم للغرب بقضية دارفور مستخدما رمزية "الجنجويد" المختلقة والمبالغ فيها هذه، إنما أُريدَ بها صرف الأنظار عما يرتكبه التحالف الصهيوني – الغربي ضد العرب والمسلمين فعلياً في فلسطين والعراق وأفغانستان. وهذه نقطة مهمة ينبغي علي النخب والشعوب العربية التنبُّه لها في تعميق وعيها بقضية دارفور وأبعادها. من منظور الأمن القومي العربي، وقضاياه ومشاغلةُ بصفة عامة.

وثمة نقطة مهمة أخرى ينبغي التنبه إليها أيضا ألا وهي سعي الغرب واللوبي الصهيوني من خلال تصعيد قضية دارفور إلى دق إسفين في علاقات الإخاء والتضامن الأزلية التي ظلت تربط بين العرب والأفارقة عموماً، خدمة لمآربهم الخاصة.

فعلاوة على سعي محركي فتنة دارفور إلي تأليب المجتمع الدولي والرأي العام العالمي ضد السودان علي خلفية قضية دارفور، نجدهم يسعون أيضا إلى إيغار صدور الأفارقة من غير العرب على الأفارقة العرب ليس في السودان وحده وإنما علي صعيد القارة الإفريقية بأسرها.

وفيما يلي أرجو أن أقرأ عليكم تعريفاً ورد في وثيقة لمنظمة العفو الدولية لمصطلح الجنجويد لكى نري كيف يتم دس السم في العسل على الرغم من التظاهر بمظهر الحيدة والموضوعية.

"تعني لفظة الجنجويد "الخيالة المسلحين" .. وهي التسمية التي يطلقها الأشخاص المستقرون علي الجماعات التي تهاجمهم. وتفضل المليشيات البدوية أن تطلق علي نفسها لفظة الفرسان. ومعظم أفرادها ينتمون إلي جماعات البدو أو الرعاة الناطقين بالعربية في دارفور. لكن الجماعات العربية لم تنضم جميعها إلى الجنجويد. ويُقال "وهذا هو بيت القصيد" إنّ أشخاصاً ينتمون إلي جماعات عربية في أجزاء أخرى

من غرب أفريقيا مثل تشاد وموريتانيا وليبيا، قد انضموا أيضا إلى الجنجويد. لكن أغلبية المواطنين ما زالت تنتمي إلي المنطقة كما يبدو" أنتهي الاقتباس.

فهذه الفقرة إذاً، تمثل استعداءً واضحاً للأفارقة غير العرب، مسلمين كانوا أم غير مسلمين، علي إخوانهم العرب القاطنين في أفريقيا. ونحن نعتقد إعتقاداً جازماً أن تصعيد مشكلة دارفور على النحو الذي تشهده، تمثل في نظرنا ضربة البداية لتصفية الوجود العربي في أفريقيا جنوب الصحراء قاطبة، وهذه نقطة أخري ينبغي أن ينتبه لها العرب، إذا كان يهمهم فعلاً أمنهم القومي ومجاله الحيوي داخل أفريقيا.

أيها الأخوة والأخوات الحضور الكريم ،،

إنني لا أريد أن ارسم صورة غير واقعية وغير موضوعية للأوضاع في دارفور، أو أن أتغافل عن الظروف والملابسات الموضوعية التي أدت إلى تراكم الإحساس بالغبن والتهميش الذي ظل يشعر به مواطنو دارفور عبر الحقب المختلفة، مما ساهم بكل تأكيد في قابلية مواطني ذلك الإقليم إلى التمرد والثورة. فقد ظل الإقليم يعاني من التهميش ومن نقص التنمية والخدمات منذ عهد الاستعمار وعبر فترات حكم الحكومات الوطنية المتعاقبة. ولكن الحقيقة الموضوعية التي لا يستطيع أن ينكرها إلا مكابر هي أن دارفور قد شهدت طفرة حقيقية في التنمية والخدمات وعلي مستوي المشاركة في السلطة السياسية منذ قيام ثورة الإنقاذ الوطني بمعدلات لا يمكن مقارنتها مع ما كان عليه الوضع منذ الاستقلال وحتى مجئ السلطة الحالية للحكم في عام ١٩٨٩م.

وكما أشرت إلي العوامل الموضوعية للتذمر في دارفور، فإنه ينبغي عليَّ أن أشير إلى العوامل الذاتية التي أدت إلى اندلاع التمرد الأخير متمثلة في تقاطع المصالح والأطماع القبلية، تسندها مصالح أقطار مجاورة بعينها، مع أطماع ومصالح إقليمية ودولية، مضافا إليها بعض المصالح والأطماع الشخصية المحضة، والتى تضافرت جميعها لكي توصل أزمة دارفور التي بدأت أزمة محلية بسيطة وتحولت بفعل تلك

الإرادات المتقاطعة إلى ما بات ينظر إليها كواحدة من الأزمات التي تهدد السلام العالمي، وهذا محض زور وافتراء.

أما فيما يتعلق بتجاوب العرب مع قضية دارفور، فاعتقد أنه على الصعيد الرسمي كان التجاوب في مجمله موضوعيا ومتوازناً، وداعماً في الغالب لموقف الحكومة السودانية. وقد عبر ذلك التجاوب الرسمي عن نفسه على مستوي علاقات السودان الثنائية مع البلدان العربية منفردةً، وكذلك على مستوى أطر العمل العربي المشترك ممثلة في جامعة الدول العربية، التي جعلت من قضية دارفور أحد بنودها الثابتة في كافة قممها واجتماعاتها الوزارية منذ اندلاع هذه الأزمة في مطلع عام ٢٠٠٣م.

وقد قررت الجامعة العربية إنشاء صندوق مالي من اجل توفير التمويل اللازم لقوات الاتحاد الإفريقي بدارفور، علي الرغم من أن معظم الدول العربية لم تلتزم بعد بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه ذلك الصندوق. كما أن بعض الدول العربية مثل ليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية قد بذلت جهوداً مقدرة من اجل التوصل إلى تسوية سلمية لازمة دارفور كما ظلت الجامعة العربية متابعة ومساندة لمختلف المبادرات التي استهدفت إيجاد حل للمشكلة بما في ذلك اتفاقية أبوجا الموقعة في شهر مايو ٢٠٠٦م.

وعلي صعيد آخر ظلت منظمات الإغاثة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى التابعة إلى عدد كبير من البلدان العربية تقوم بدورها خير قيام تجاه إغاثة النازحين من أبناء دارفور أسوة بالمنظمات العالمية الأخرى، وإلى جانب ذلك عملت منظمات المجتمع المدني والإعلاميين العرب الذين أتيحت لهم فرصة زيارة دارفور والوقوف على حقيقة الأوضاع فيها، والقيام بعكس تلك الحقائق بأمانة على مستوي الرأي العام العربي، على الرغم من أن تأثير هؤلاء يبدو محدوداً في ظل التأثير الطاغي لوسائل الإعلام الغربية على النخب، وعلى عامة الجماهير العربية للأسف بتناولها الإعلامي السلبي لقضية دارفور عبر إمكانياتها الضخمة، في إطار عملية

غسيل الدماغ التي ظلت تمارسها تلك الدوائر المعادية للعرب أجمعين أصلاً بـــإزاء مختلف القضايا التي تهمهم.

ولعل من الامثلة النادرة التى تعكس اهتمام بعض النخب العربية بازمـــة دارفـــور وتجاوبهم معها: الندوة التى نظمتها المجموعة الدولية لمعالجة الازمات والجامعـــة الامريكية بالقاهرة بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠٠٧، تحت عنوان "التغطية الاعلامية لأزمة دارفور"، وكذلك الكتاب الذي صدر مؤخراً عن مركز دراسات الأمة العربية حول أزمة دارفور بمشاركة عدد من الباحثين العرب.

هذه باختصار أيها الإخوة والأخوات قراءة موجزة منى لموقف العرب بإزاء قضية دارفور، بوصفها إحدى القضايا التي وضعت العلاقات العربية – الإفريقية بالفعـــل في المحك من النواحي السياسية ، والدبلوماسية، والحضارية والنفسية.

تعقيبات ندوة العرب وأفريقيا " دارفور نموزجاً" :

وعقب الندوة كانت هنالك العديد من الأسئلة التي وُجِهَت للدكتور مصطفى عثمـــان اسماعيل وكثير من المداخلات المفيدة التي رأت هيئة التحرير إضافتها الى مجضر الندوة باعتبارها جزءاً مكملاً للرؤى المطروحة وآراء حرة تعبـــر عـــن شـــريحة عريضة من مثقفي البلاد والمهتمين بشأن دارفور.

المتحدث الأول :

كنت في دارفور العام ١٩٧٢ وأعمل ضابطاً إدارياً وقد عملت في جميع المنـــاطق من عد الغنم التي _عرفت بعد الفرسان مؤخراً_ حتـــى نيـــالا الفاشـــر .. الـــخ استوقفتني عدة نقاط:

أولاً: تصنيف مشكلة دارفور في خانة بيافرا وكاتنقا أو اريتريا فدارفور لا تـــشبه هذه المشكلات والمشكلة الحقيقية لدارفور هي عدم قدرة الـــسلطة المركزيـــة فـــي الوصول للأطراف وبسط سيطرتها هناك، هذا الفشل للسلطة المركزية ينطبق على

كل الحكومات التي مرت بالسودان، ففي السبعينات والثمانينات رأيت الناس تأكل من بيوت النمل§ بسبب فشل السلطات المركزية في بسط سلطتها وخدماتها للمنطقة.

في الدول المتقدمة هنالك أربعة قوى تعمل للحراك السياسي:

أولاً: الفيدرالية.

ثانياً: الأصولية الدينية.

ثالثاً: الإقليمية.

رابعاً: الإثنية: فمثلاً في اسكوتلندا هنالك دعوة للإنفصال بسبب أن هذا الكيان موجود بحكم القانون(de facto) ولكن لا توجد سلطة حكومية، هذه القضية مثلها مثل المناطق الاخرى، إذ أن هنالك حركات تتحدى السلطة المركزية في أفريقيا.

نقطة أخرى بالنسبة لنظام الحاكورة هنالك امتداد طبيعي لسلطة وداي فبعد علي دينار هنالك حدثين هامين: الاول هو المجاعة والثاني أن الاستعمار ظل يتابع علي دينار لأنه يؤيد العثمانيين ضد التحالف.

لهذا نجد أن الفور وزعوا هذه المناطق _ الحواكير_ في ١٩١٧ الى ستة مناطق للعرب:

١.مناطق الزيادية (موسى هلال)

٢. المحاميد.

٣. الرزيقات (مادبو).

٤. الكللة (على الغالي).

٥. رهيد البردي (التعايشة).

٦.لم يذكرها المتحدث

ثم بدأت المنافسة على الكلأ والماء والتنافس على الأرض ، قال أحد الزعماء عندما يشتد النزاع لا بد من الرجوع للأصل أي الرجوع للقبيلة، والمشاكل في المركز هي

* ويعني المتحدث أن المجاعات التي ضربت هذه المناطق في بداية الثمانينات جعلت أهل هذه المناطق تأكل من ما يخزنه النمل في بيوته من ذرة وقد شهدنا هذا الأمر في منتصف الثمانينات.

التي فاقمت مشكلة دارفور وهنالك سؤال، لماذا نلجأ للدول الأجنبية والتدخل الدولي؟ أين الجيش السوداني والبوليس السوداني ففي العام ١٩٧٢ كنت لوحدي أساهم في حل هذه المشاكل.

الأستاذ: السميح الصديق :

هنالك قضايا يجب التحدث عنها بالحق أولاً القبائل العربية في دارفور ليست أقلية هم ٦٠% أما التهميش الذي تتحدثون عنه فالقبائل العربية هي الأكثر تهميشاً في الإقليم، سواء أن كان ذلك محلياً أو مركزياً.

نقطة أخرى هي أن القبائل العربية في دارفور ليست رعوية مطلقاً كما أن القبائل غير العربية ليست زراعية مطلقاً هذا التعميم مخل. الواقع أن هنالك عرب وأفارقة والحقيقة أن النموذج لدارفور هو أفضل نموذج للتعايش بين العرب والأفارقة فمثلاً نجد أن نشأت قبيلة الفور هو تزاوج بين قبيلتي بني هلال والتنجر فانجب هذا التزاوج سليمان سولونج، الفور هم أكثر عروبة مني، والذي نريده جميعاً هو أن نعيد لدارفور سيرتها الاولى.

تحدث الغربيون عن إغتصاب واسع ، والشئ الطبيعي أن ينتج عن هذا الإغتصاب أطفال كما حدث في البوسنة، وانا أتحداكم هاتوا عشرة من هؤلاء الأطفال، وكذلك عشرة من النسوة. أنظروا للمظاهرات في الدول الغربية! من يقودها؟ ومن ينظمها؟ في تقديري أُختيرت دارفور بعناية لأنها تعيش في تسامح.

متحدث آخر: نحن_ السودانيون_ أولى بقضية دارفورا ، ماهو المخرج؟ الحل يجب أن يكون صناعة سودانية ١٠٠% لا المجتمع الدولي.

سؤال آخر أين التفاعل الشعبي العربي مع قضية دارفور؟ الشعب السوداني يتجاوب مع القضايا العربية والعالمية ولكن لم نجد التجاوب مع قضايانا ، نحن هتفنا لجيفارا ومانديلا وصدام.

وفي رأيي أن أبنا دارفور هم من غذى الآلة الغربية التي تتولى أجندة دارفور وقد شاهدناهم في بريطانيا .

الأستاذ محمد الحسن الأمين: أنا محامي وكنت نائباً لحاكم دارفور .

عندما نتحدث عن العرب في دارفور لا نتحدث عن عرب مثل عرب الخليج هم عرب اختلطوا ولكن لا يتحدثون غير العربية وليست لهم هوية غير العربية.

المشكلة في دارفور سياسية، كل العهود السابقة ساهمت في تهميش دارفور، هذه الحكومة سعت لازالة التهميش وسعت للتنمية ولكن لم يسعفنا الزمن فاندلع الصراع قبل أن ننعم بخيرات البترول.

الموجودين بالمعسكرات الآن هم من غير العرب وقد جاءوا الى هذه المعسكرات نتيجة لنشاط الجمعيات والمنظمات العالمية.

قرار مجلس الأمن الذي أدان أربعة من أبناء السودان منهم زعيم مجموعة عربية (موسى هلال) الغرض من هذا القرار هو استهداف العرب.

يتحدث بعض الناس عن أين الدعم العربي؟ فجامعة أفريقيا العالمية التي تخرج منها أربعة رؤساء أفارقة وعدد من الوزراء هي جامعة يدعمها العرب.

في آخر مؤتمر لبرلمانات الدول الأفريقية، تساءل الناس ماذا قدم العرب للإنسان الأفريقي، عليه فلا بد من مجهودات أوسع تقدم من الدول العربية لافريقيا، يمكن أن تثار قضية فلسطين أو العراق من القضايا التي تشغل العرب ولكن نحتاج لمجهود عربي في قضية دارفور.

التميمي:

في ظل هذا العرض لم اسمع دور فرنسا!!

يربح السلام والتنمية والحرب من يملك الدرهم، يقول الشيخ نهيان في آخر تقرير استراتيجي يقول لا أحب تسمية المناطق النائية يجب أن تكون كل المناطق تحت سيطرة الدولة ويجب أن تشملها التنمية.

قال تشرشل ليست هنالك صداقات دائمة إنما هنالك مصالح دائمة. وعلى هذا يمكنني القول أن الصين وضعت تحت دائرة الضوء من قبل الغربيين وحاول

الغرب أن يعيد النظر في وضعها داخل مجلس الأمن، فوضعت خروقـاتهم كلهـا أمامهم فسكت المجتمع الدولي. وتحركت الصين نحو دارفور وعملت على تنميتها.

د. مصطفى عثمان اسماعيل.

السودان مستهدف في هويته لذلك نجده أكثر حرصاً على هذه الهوية، لهذا نجد أننا نتجاوب مع مشكلات العالم العربي أكثر، ولكن ربما الأوضـاع العربيـة وواقـع التجزئة الإقتصادية والسياسية أودت بنا الى ما نحن فيه، نحن كأمة جسد واحـد، نتدخل أو يتدخل أي مسؤول عربي في قضية ما في أي دولـة، هـذا هـو الفهـم المتكامل. أنظر الى الإتحاد الأوربي له علاقات ثنائية مع الدول العربية ولكن لكل دولة سياساتها وعلاقاتها الخارجية والاقتصادية.

هنالك مشاكل جعلت الدول العربية مشغولة بمؤامرات فلسطين والعـراق، ولكـن الشيخ نهيان يقول فلنخطط للواقع الذي نريده نحن.

أما السؤال عن طريق الإنقاذ الغربي، إني أرى أن الحكومات الوطنية تتحمل جزء من المسؤولية، والسودان لم يكن له مصادر دخل، وظل موضوع منذ الإستقلال في قائمة الدول الأقل نمواً. وحتى البترول الذي انتجناه قبل أعوام فقط ، الانتاج لم يكن ضخماً. الحكومة الحالية طرحت طريق الإنقاذ الغربي فقام التمرد بضرب الآليـات والمهندسين الأجانب. المدارس الآن في دارفور تضاعفت أكثر من عشرة مـرات، الإقليم لم يكن به جامعة الآن به ثلاث جامعات تعمل. دارفور الكبرى كلها كان بها مستشفاً واحداً الآن بها ثلاث مستشفيات رئيسية في الولايات الثلاث، ومستـشفيات أخرى صغيرة. أكبر محطات الكهرباء الآن تنفذ في دارفور، أكبر خزان بني الآن في دارفور.

منذ قيام الأزمة أتحدى أي شخص يقول أنه حدثت مجاعة أو وبائيات، لم تحـدث قط.

ولايات دارفور الآن تحكم في معظمها بأبناء دارفور، إما في المركز فأبناء دارفور كانوا في كل المناصب، بل كانو في مناصب حساسة رؤساء هيئة الأركان الـذين

تعاقبوا على أركان القوات المسلحة، منهم الفريق إبراهيم سليمان والفريق عباس عربي وآخرين هم من أبناء دارفور.

لم يحدث منذ الإستغلال أن نال أبناء داررفور نصيب في السلطة المركزية كما حدث الآن، هناك جهد يبذل وهذا لا يعني أنه ليست هنالك مشكلة.

أما السؤال عن المنظمات والخوف من التدخل الدولي. أولاً اهل دارفور في بلادهم ضد التدخل الأجنبي _ وأعني بأهل دارفور غير الموجودين في الفنادق الغربية _ أهل دارفور يعترضون على دخول أية قوات أجنبية، والحكومة ترى تجارب لبنان والعراق والكنقو هي أفضل إجابة على ذلك. أي مسؤول محترم يراعي عرضه ودينه لا يمكن أن يسلمهم دارفور والحكومة ليست حريصة على مناكفة المجتمع الدولي ولكن إذا كان الامر كذلك إما أن تدافع عن سيادة السودان أو تذهب.

في استراتجيتنا هنالك ثلاث مسارات تمضي بالتوازي:

الأول: قضية دارفور يجب أن تمضي في الإطار السياسي ولا بد من الجلوس مع القيادات التي لم توقع، فالإجتماع الذي عقد في طرابلس هو جهد دولي إقليمي سوداني ومتوقع أن يحدث الإجتماع الأول بين قيادات الحركات غير الموقعة وأن يتم النقاش بناءً على أبوجا.

الثاني:المسار الأمني: وصلنا فيه الى رؤية بين الحكومة، أن القوة الضاربة في دارفور هي الإتحاد الأفريقي وقوات الإتحاد الأفريقي ودور الأمم المتحدة يدخل في دعم المسارات الشرطية الأمنية

والدعم، وقد حددت في ما يعرف ب.

الحزمة الخفيفة.

الحزمة الثقيلة.

العمليات الهجين.

إضافة الى الجلوس مع الإدارة الأهلية.

الثالث: المسار الإنساني: إنسان دارفور في حاجة ماسة الى دعم يوفر له حاجاته الأساسية من غذا ومسكن وتعليم وصحة وأمن.

الحل في دارفور يجب أن يكون حل شامل أي أنه لايستثني القبائل العربية لأنها لم تحمل السلاح، لهذا نرى أن الحوار الدافوري الدارفوري هام. وبإذن الله سنعيد لدارفور سيرتها الأولى ونأمل أن نحلها في القريب العاجل.

دارفور تحتاج لتنمية وحل سياسي وعملية إعادة إعمار والدول العربية مطالبة بالمساهمة في كل ذلك الحق في المساهمة فيها.

إذا حسنت النوايا وتكاملت الجهود العربية فإن الجهد المصري، الليبي، الكويتي ا، السعودي، القطري،وجهود كل الدول والخيريين من العرب، هذا الجهد يساهم في تنمية دارفور.

أما السؤال عن جمع الصف الوطني ، فأولوياتنا هي:

معالجة قضية دارفور وتنفيذ الإتفاقيات التي وقعت في نيفاشا والشرق وأبوجا دارفور القاهرة ... الخ.

استكمال عملية التحول الديمقراطي وإجراء الإنتخابات في موعدها. وعملية التحول الديمقراطي تشمل:

إطار قانوني ويشمل قانون الأحزاب وقانون الإنتخابات والتوافق عليها.

إطار سياسي: هنالك جهد سياسي يتمثل في هيئة جمع الصف الوطني برئاسة المشير عبدالرحمن سوار الذهب الرئيس الأسبق وعضوية الأحزاب السياسية، بهدف إيجاد منبر قومي وطني يضم كل القوى السياسية السودانية في الحكومة والمعارضة وتتفق هذه القوى على ثوابت وطنية وعلى برنامج وطني للمرحلة القادمة.

الإستفتاء: يجب علينا أن نهيئ الأجواء للإستفتاء، والخيار الأفـضل هـو وحـدة السودان، ويجب أن نعمل لجعل هذا الخيار جاذباً.

أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم.

آليات التواصل العربي الإفريقي

آليات التواصل العربي – الأفريقي**

مقدمة :

لعلّه سيكون من نافلة القول أن نقرِّر أنَّ الصلات بين العرب والأفارقة، أو بين العرب وإفريقيا هي صلات موغلة القدم وتضرب جذورها عميقا في أغوار التاريخ. فمن المؤكد أن القرب الجغرافي الواضح بين الجزيرة العربية، التي هي موطن العرب الأول، والقارة الإفريقية التي لا يفصل بينهما سوى مجرى مائي ضيق هو مضيق باب المندب والبحر الأحمر، من المؤكد أن ذلك القرب وحده كافٍ لترجيح فرضية قدم الصلات بين ساحلي البحر الأحمر الآسيوي والإفريقي منذ فجر التاريخ.

وتشير الروايات التاريخية إلي وجود بعض الصلات البشرية والحضارية بين أفريقيا وبلاد العرب الكبرى في الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق منذ قرون ما قبل ميلاد المسيح عليه السلام. فقد تم العثور على آثار ونقوش لكتابات حميرية قديمة في منطقة الساحل السوداني من البحر الأحمر، كما أن ارتباط نشأة مملكة قرطاج في تونس بالعرب الكنعانيين القدماء أمر معروف ومشهور. بيد أن الصلات بين العرب وإفريقيا قد تكاثفت وتعاظمت بصورة غير مسبوقة خلال ما يسمي بالعصور الوسطي التي شهدت انبلاج نور الإسلام في القرن السابع الميلادي ببلاد الحجاز من جزيرة العرب، حيث أنطلق العرب المسلمون مبشرين بالدين الإسلامي في كافة أصقاع المعمورة المعروفة لديهم آنئذٍ، وكان حظ أفريقيا منهم عظيماً، بحيث أنها أضحت الموطن الثاني للعرب، بل إن جل العرب يعيشون الآن في أفريقيا.

** ورقة قدمت لندوة افاق التعاون العربى الافريقى والتى انعقدت على هامش مؤتمر القمة العربى ١٨-١٩ مارس ٢٠٠٦

أمـا في العصر الحديـث، فيمكننـا أن نذكـر أن التقـارب العربي – الأفريقـي قد بدأ في مرحلته ما قبل المؤسسية، منذ خمسينيات القرن الماضي. وقد جاء ذلـك التقارب نتيجة لتماثل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت تمـر بها البلدان العربية والأفريقية، والتي كان معظمها يرزح تحت نير الاستعمار، حيث تولدت القناعة لدى القادة الوطنيين في الجانبين العربي والأفريقي، ومن ورائهمـا الشعوب قاطبةً، بضرورة التضامن والتآزر وتلاحم الصفوف، من أجل التصدي معاً لهيمنة الاستعمار بشكليه القديم والجديد.

ويرصد الباحثون والمراقبون محطات مهمة خلال تلك الفترة، كانت بمثابة العوامل المساعدة التي لعبت دوراً بارزاً في ترسيخ مفهوم التضامن والتواصل العربـي – الأفريقي، والعمل على تشجيعه وتطويره نذكر منها على سبيل المثال:

– اندلاع ثورة ٢٣ يوليو المصرية في عام ١٩٥٢م، التي أكدت الانتماء والهويـة الإفريقية لمصر، وجعلت تعزيز التضامن العربي الأفريقي أحد أهم أهدافها.

– انطلاق الثورة الجزائرية في عام ١٩٥٤م، التي كانت بمثابة رأس الـرمح فـي مناهضة الاستعمار الفرنسي في أفريقيا بصفة عامة.

– حصول دول عربية وإفريقية رائدة على استقلالها في تلك الفترة مما مكنها مـن مساندة حركات التحرر بفعالية، وهي: السودان وغانا وغينيا على التوالي، بالإضافة إلى الأثر النفسي الإيجابي الذي أحدثه استقلال الدول المـذكورة علـى الأجـواء النضالية في العالمين العربي والإفريقي.

– قيام العلاقات التضامنية النضالية بين حركات التحرر الأفريقية والعربية.

– انعقاد سلسلة من المؤتمرات الأفريقية التي تمت خلال الفترة من ١٩٥٨ وحتـى ١٩٦١م، والتي شكلت منابر لتلاقي الزعماء العرب والأفارقـة وهيئـت الفـرص لتبادل الأفكار والتجارب السياسية والنضالية بعد مرور عقود من القطيعة المفتعلـة التي سعي الاستعمار إلى تكريسها، بدعوى التفريق المغرض مـابين مـا يـسمي

بإفريقيا شمال الصحراء، وإفريقيا جنوب الصحراء، وكأنما الصحراء قد كانت تمثل في يوم من الأيام حاجزاً دون الصلات والتبادل بين جانبيها.

- بروز حركة التضامن الأفريقي – الآسيوي إثر انعقاد مؤتمر باندونق في عام ١٩٥٥م وحركة عدم الانحياز التي لعب فيها الزعماء العرب والأفارقة مثل : عبد الناصر، ونكروما، وسيكوتوري، وموديبو كيتا، وغيرهم دوراً كبيراً.

- وأخيراً، وليس آخراً، بروز دور جامعة الدول العربية منذ وقت مبكر في تبني قضايا التحرر والاستقلال في القارة الإفريقية، ورفض سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ونذكر في هذا الخصوص على سبيل المثال أن مجلس الجامعة العربية كان قد أصدر في عام ١٩٥٣م قراراً تبنى بموجبه قضية كينيا إبان ثورة الماو ماو ضد الاستعمار البريطاني، في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة(١).

غير أنَّ حرب أكتوبر ١٩٧٣م بين مصر ومن ورائها الدول العربية قاطبة من جانب، ودولة الكيان الصهيوني من جانب آخر، قد شكلت منعطفاً جوهرياً في مسيرة التضامن العربي – الأفريقي، لينطلق ذلك التضامن بوتيرة متصاعدة من بعد، تتوجت بانعقاد أول قمة عربية – أفريقية بالقاهرة في مارس ١٩٧٧م، هي التي وضعت الأطر المؤسسية للتعاون العربي – الأفريقي.

صحيح أن التعاون العربي – الأفريقي قد شهد فترة من الركود العام، الذي أمتد منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي وحتى الآن، وذلك هو ما سنحاول من خلال هذه الورقة التطرق إلي بعض حيثياته وملابساته وأسبابه، فضلاً عن تناولنا بالسرد والتحليل، لأبرز مراحل التعاون العربي – الأفريقي. بيد أنه يبدو أن كلا الطرفين، العربي والإفريقي، قد أدركا تحت وطأة الظروف والتطورات الدولية الكبيرة التي طرأت على العالم بأسره منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، تلك التطورات

التي أذنت بانتهاء الحرب الباردة، واستواء الولايات المتحدة قطباً أوحداً على مسرح السياسة العالمية، وسيادة ظاهرة العولمة بكل ما تحمل من نذر اندثار الكيانات القزمية الصغيرة، مما يحتم قيام الكيانات المتكاملة الكبرى، القادرة على المنافسة الاقتصادية والتجارية على الصعيد الدولي، إدراكا لأهمية تفعيل وإنعاش التعاون العربي – الإفريقي، على ضوء المستجدات التي طرأت على المستويين العربي والإفريقي وكذلك على الصعيد الدولي.

فعلى خلفية تلك التطورات والظروف المستجدة على سبيل المثال، انعقدت الدورة العادية الثانية عشرة للجنة الدائمة، وهي أحد أجهزة التعاون العربي – الإفريقي، وتضم ٢٤ وزيراً عربياً وإفريقياً بالتساوي، انعقدت بالجزائر في يومي ١٨و١٩ ابريل ٢٠٠١م، بعد انقطاع دام أكثر من أحد عشر عاماً. وقد أبرزت تلك الدورة إرادة الطرفين في إحياء التعاون العربي – الإفريقي، على ضوء المستجدات التي طرأت على المستويين العربي والإفريقي، وكذلك على ضوء التطورات التي حدثت على الصعيد الدولي.

وإيماناً من القادة العرب بأهمية التعاون العربي – الأفريقي فقد نص "إعلان الجزائر" الصادر عن القمة العربية السابعة عشرة في مارس ٢٠٠٥م، على ضرورة العمل على إحياء وتفعيل مؤسسات التعاون العربي – الأفريقي، مشددين علي أهمية الإسراع في ذلك.

وإلى جانب ذلك، أنعقد بمقر مفوضية الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا خلال الفترة ١١-١٢ مايو ٢٠٠٥م، اجتماع لفريق عمل حول التعاون العربي الإفريقي. وقد جاء ذلك الاجتماع الذي التأم تحت رعاية السيد ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جاء تحت شعار :" نحو إحياء للشراكة الإفريقية – العربية ". وقد خرج ذلك الاجتماع بجملة من المقترحات والتوصيات التي من المؤمّل أن تجد حظها من التنفيذ، من أجل إنعاش مسيرة التعاون العربي – الإفريقي في مختلف جوانبها(٢).

الآليات والتدابير المؤسسية للتواصل العربي – الأفريقي منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م وحتى انعقاد القمة العربية – الإفريقية الأولى بالقاهرة في مارس ١٩٧٧م.

* نوفمبر ١٩٧٣م:

قرر مجلس الوزراء لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورته الثامنة -غير العادية- تشكيل لجنة تتألف من سبع دول من أعضاء المنظمة هي : بتسوانا، الكاميرون، غانا، مالي، السودان، تنزانيا وزائير وقد عهد إلى هذه اللجنة القيام باتصالات مع البلدان العربية عن طريق الجامعة العربية، وأوصي المجلس بإقامة تعاون اقتصادي بين دول الجامعة العربية ودول منظمة الوحدة الإفريقية.

* نوفمبر ١٩٧٣م:

قرر مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد بالجزائر إنشاء ما سُمي في ذلك الوقت بمصرف عربي للتنمية الصناعية والزراعية في إفريقيا، وهو المصرف الذي عرف فيما بعد باسم : "المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا"، ومقره الخرطوم.

* يناير ١٩٧٤م:

أوصي مؤتمر وزراء النفط العربي بإنشاء صندوق عربي لمساعدة الدول الإفريقية، وهو الصندوق الذي عُرف فيما بعد باسم "الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الإفريقية".

* يناير ١٩٧٤م:

أنعقد أول اجتماع عربي – أفريقي لبحث التعاون المشترك، في القاهرة في شهر يناير ١٩٧٤. وقد ضم الاجتماع المذكور ممثلين عن لجنة السبعة الأفريقية بتفويض من منظمة الوحدة الأفريقية ووزراء البترول العرب مفوضين من قبل الجامعة العربية. وكان الهدف من ذلك الاجتماع هو وضع المعايير التي ينبغي تطبيقها من أجل تقسيم العون الطارئ الذي قررت الدول العربية منحه للبلدان الأفريقية، إثر

الارتفاع الحاد الذي طرأ علي أسعار النفط آنئذٍ، وكذلك ليعين الهيئة التي ستتولى الإشراف علي تلك المهمة.

* مارس ١٩٧٤م:

صادق مجلس الجامعة العربية المجتمع بمدينة تونس على مبدأ قيام صندوق عربي للمعونة الفنية لإفريقيا.

*أكتوبر ١٩٧٤م:

اتخذ مؤتمر القمة العربي السابع الذي عقد في مدينة الرباط قرارات هامة خاصة بالتعاون العربي – الإفريقي من بينها قرار خاص بالدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي – إفريقي، وقرار آخر بتكوين وفد من وزراء خارجية تسع دول عربية، للقيام بجولة في دول القارة الإفريقية، لشرح وجهة النظر العربية والقرارات الهامة التي صدرت عن مؤتمر القمة العربي السابع.

* فبراير ١٩٧٥م:

تكونت لجنة الأثني عشر، وذلك بإضافة كلٍ من الجزائر، ومصر، والسنغال، وسيراليون، وبورندي إلى لجنة السبعة التي كونتها منظمة الوحدة الإفريقية في نوفمبر ١٩٧٣م.

* مارس ١٩٧٥م:

قرر مجلس الجامعة العربية تشكيل لجنة تتألف من الأمين العام ووزراء خارجية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والعراق، والصومال، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، وممثل لفلسطين، وعهد إلى هذه اللجنة وضع خطة للتعاون العربي – الأفريقي عن طريق الاتصال، وعقد اجتماعات مع لجنة الأثني عشر التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية.

* مارس ١٩٧٦م:

اجتمعت في أديس أبابا اللجنة الفنية التمهيدية لمؤتمر القمة العربي - الأفريقي وقد ضمت في عضويتها منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

* ابريل ١٩٧٦م:

انعقد المؤتمر الأول لوزراء الخارجية العرب والأفارقة بمدينة داكار، ودرس المؤتمر مشروع الإعداد وبرنامج العمل الخاص بالتعاون العربي - الأفريقي، وانعقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب والأفارقة مرة ثانية في مارس ١٩٧٧م، حيث تدارسوا الوثائق التي ستشكل ميثاق التعاون العربي - الإفريقي(٣).

مؤتمر القمة العربي - الأفريقي الأول

بالقاهرة، مارس ١٩٧٧م.

أنعقد مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول بالقاهرة بين ٧و٩ مارس ١٩٧٧م، وقد تبنى المؤتمر أربع وثائق أساسية هي:

أ - الإعلان السياسي.

ب- الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي والمالي.

ج- إعلان برنامج العمل الخاص بالتعاون العربي - الأفريقي.

د - تنظيم وإجراءات تطبيق التعاون العربي - الأفريقي.

أما الإعلان السياسي، فيتضمن ثلاث عشرة نقطة. وهو يدعو على وجه الخصوص إلى تقوية النضال ضد الامبريالية والمساندة الفعالة لكفاح الشعب الفلسطيني، وشعوب زمبابوي وجنوب أفريقيا والساحل الفرنسي من الصومال (جيبوتي)، وجزر القمر. وأكد الإعلان تمسك البلدان العربية والأفريقية بمبادرة عدم الانحياز، والتعايش السلمي، وإقامة نظام اقتصادي دولي عادل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن

انعقاد القمة العربية – الأفريقية الأولي بالقاهرة قد تم في ظل دعوة بلدان العالم الثالث إلى قيام نظام اقتصادي عالمي جديد في مواجهة انعدام التوازن في التبادلات التجارية والاقتصادية بين البلدان الصغيرة المنتجة للمواد الأولية، وبين الدول الصناعية الغربية بصفة خاصة.

وأما الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي والمالي، فقد أشتمل على أحد عشر بنداً تناولت مختلف جوانب التعاون في النواحي المالية، والفنية، والتجارية، والمصرفية والاقتصادية بصفة عامة.

وفيما يتعلق بإعلان وبرنامج العمل الخاص بالتعاون العربي الأفريقي، فقد حدَّد مجالات للتعاون السياسي، والدبلوماسي، والاقتصادي، شاملة قطاعات التجارة، واستغلال المعادن، والصناعة والزراعة وتربية الماشية، والطاقة، والموارد المائية، والنقل، والمواصلات والاتصالات، والمال، كما حدد الإعلان مجالات التعاون الاجتماعي، والثقافي، والتربوي، والعلمي، والفني.

ويتعلق البند الرابع بتنظيم وإجراءات تنفيذ التعاون العربي الأفريقي، ويأتي على رأس هذا التنظيم مؤتمر القمة العربي الأفريقي الذي تقرر أن يُعقد مرة كل ثلاثة سنوات، والاجتماع العادي لمجلس الوزراء المشترك، الذي تقرر أن يُعقد مرة كل ثمانية عشر شهراً. أما الأجهزة التنفيذية التي قررها المؤتمر في هذا البند الرابع هي:

اللجنة الدائمة: وهذه تتكون من أربعة وعشرين دولة يمثلها وزراء خارجيتها أو من ينوب عنهم علي مستوي السفراء، ويتم اختيار نصف هؤلاء الوزراء بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية، والنصف الآخر بواسطة جامعة الدول العربية، ومن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والأمين العام للجامعة العربية. وتعقد هذه اللجنة اجتماعاً عادياً مرتين كل عام، وقد منحت الصلاحيات اللازمة لتنفيذ أعمال التعاون العربي – الأفريقي ومتابعة تطوراته.

مجموعات العمل واللجان المتخصصة: تُشكل مجموعات العمل واللجان المتخصصة من خبراء واختصاصيين عرب وأفارقة، وتقوم بالنظر في الدراسات والمقترحات الخاصة بالمشاريع التي من شأنها تجسيد التعاون في القطاعات الاقتصادية والزراعية والمالية، وغيرها، من التي وردت في الإعلان وبرامج العمل.

لجنة التنسيق: تتألف هذه اللجنة من رئيس لجنتي الأثني عشر الأفريقية والعربية، والأمينين العامين لجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية. وتقوم هذه اللجنة تحت إشراف اللجنة الدائمة بتنسيق نشاط مجموعات العمل وضمان تنفيذ القرارات الصادرة ومعالجة الأمور العاجلة ذات الطابع العملي والإداري.

محكمة أو لجنة التوفيق والتحكيم: ويختص هذا الجهاز بتفسير النصوص القانونية التي تحكم التعاون العربي الأفريقي، وتسوية المنازعات التي قد تنشأ.

صندوق التمويل: ويختص هذا بتمويل نشاط الأجهزة التنفيذية المذكورة، وتموله الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية بالتساوي. وهكذا وضع مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول الأسس العملية للتعاون العربي – الأفريقي في مجالات شتي، وكوَّن اللجان ومجموعات العمل وغيرها من الأجهزة التي بدأت تمارس نشاطها وتضع الخطط للاضطلاع بمسؤولياتها عقب المؤتمر مباشرة. فعقدت الاجتماعات العديدة لدارسة خطوات التنفيذ والتنسيق بين الأجهزة المختلفة. وكان من بين تلك الاجتماعات ذلك الاجتماع الذي عقدته اللجنة الدائمة في نوفمبر ١٩٧٧م، وقررت بموجبه تشكيل أربع مجموعات عمل بالإضافة لمجموعة العمل الخاصة بالتعاون المالي.

وتختص المجموعات الأربع بالمسائل التالية :-

الزراعة والغابات والأسماك والحيوان.

التعدين والصناعة والمياه.

النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية.

التعاون في المياه بين التربوية والاجتماعية والإعلامية.

وقد قررت اللجنة الدائمة في الاجتماع المشار إليه أيضاً، اعتماد الإجراءات التالية فيما يتعلق بإعداد دراسات المشروعات وتقديمها للصناديق العربية:

أ - بعد دراسة المشروع دراسة أولية، تتقدم الدولة الأفريقية المعنية بمشروعها إلي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أو إلي بنك التنمية الأفريقي.

ب- يقوم المصرف العربي أو بنك التنمية الأفريقي بدراسة تقييميه فنية واقتصادية للمشروع بالتعاون مع مجموعات العمل إذا رأي المصرف أو البنك ضرورة لذلك.

ج- أن يعرض المشروع بعد ذلك بواسطة المصرف العربي علي صناديق التنمية العربية للبت فيه.

وهكذا أكمل مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأولي كل الأجهزة والترتيبات والإجراءات التي تمهد السبيل إلي التعاون والتكامل العربي الأفريقي(٤).

نتائج التواصل العربي الأفريقي خلال مرحلته المؤسسية.

لقد أدي التعاون العربي الأفريقي خلال الفترة القصيرة من مرحلته المؤسسية التي تعود جذورها إلي عام ١٩٧٣م، أدي إلى تحقيق بعض النتائج الإيجابية علي الصعيدين السياسي والاقتصادي والتي تتمثل أبرزها فيما يلي:

(أ) تبادل الدعم والمساندة الدبلوماسية بين الجانبين فيما يتعلق بمساندة حق الشعب الفلسطيني، وحق الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا، وحقوق حركات التحرر الأفريقية في الحصول علي استقلال بلدانها. كما شهدت تلك الفترة تكريس وصف الصهيونية بالعنصرية، بفضل تضامن وتنسيق دبلوماسي بين العرب والأفارقة.

(ب) شهدت تلك الفترة إقدام الدول الإفريقية بصورة شبة جماعية علي قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة الكيان الصهيوني.

(ج) زيادة المساعدات المالية والاقتصادية العربية للبلدان الإفريقية.

(د) دعم مشاريع التنمية داخل البلدان الإفريقية عن طريق بيوتات التمويل والصناديق العربية، فضلاً عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

تعثر انطلاق التعاون العربي – الأفريقي

تعثر انطلاق التعاون العربي – الأفريقي، وبدأت جذوته تخبو بصورة ملحوظة مع الأسف منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وذلك نتيجة لعدة عوامل وأسباب سياسية وفنية، يمكن أن نجملها فيما يلي:

أولاً: العوامل والأسباب السياسية:

أ – تداعيات توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل، وما تبعها من محاولات الدول اثر انعقاد قمة بغداد عزل مصر من أطر العمل العربي – الإفريقي المشترك، بعد أن كانت مصر قد أبعدت عن الجامعة العربية، وهو الأمر الذي لم يكن بوسع منظمة الوحدة الإفريقية أن توافق علي تنفيذه، لأنها لم تشأ أن تقحم نفسها في الخلافات العربية – العربية، وفقاً لما جاء في قرار المنظمة رقم ٧٧٠ الصادر في فبراير ١٩٨٠م.

ب– مشكلة الصحراء الغربية التي قُبلت كدولة كاملة العضوية بمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٣م، الأمر الذي أدي إلى وقوع اختلاف داخل الدول العربية الأعضاء بالمنظمة الإفريقية حيال ذلك التطور، كما أدي بصفة خاصة إلي انسحاب المغرب من عضوية المنظمة، وإعلان زائير تجميد عضويتها تضامناً مع المغرب.

ج– استئناف بعض الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، مثل زائير وليبيريا. وكان المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية قد أصدر في عام ١٩٧٧م قراراً ألزم بموجبه الدول الأعضاء بالمنظمة بعدم إعادة العلاقات مع إسرائيل إلا بعد أن تقوم هذه بإعادة الأراضي المحتلة إلي أهلها.

ثانياً: العوامل والأسباب الفنية:

أ – ضعف التبادل التجاري بين البلدان العربية والأفريقية بصفة عامة.

ب- ضعف الاستثمار العربي المباشر في أفريقيا.

ج- عدم استناد التعاون في أغلب الأحيان إلى إرادة ذاتية مستقلة من قبل الطرفين، واتخاذه شكل ردود الفعل للضغوطات والتحولات الدولية الواقعة على الجانبين.

د- الاختلاف حول إدارة العون المالي العربي المقدم لأفريقيا. فبينما كان بعض الأفارقة يرون ضرورة إشراكهم في إدارة الصندوق العربي الخاص بدعم موازين المدفوعات في البلدان الإفريقية إثر أزمة النفط في عام ١٩٧٣م، كان بعض العرب يرون أهمية أن يعهد بذلك إلى الأمانة العامة للجامعة العربية.

هـ- برزت بعض الانتقادات من قبل بعض الأفارقة بطبيعة ودور المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، حيث كانوا يرون أنه كان من الأوفق أن تودع الأموال العربية المخصصة لتنمية أفريقيا لدى مصرف التنمية الأفريقي بابيدجان لإدارة تلك الموارد المالية.

و- وفى مقابل ذلك كان بعض العرب يرون ضرورة أن يُعهد بإدارة تلك الموارد المالية إلي مؤسسات عربية، وذلك بحسبان أن جل تلك الموارد إنما كان مصدرها دولاً عربية ليست أفريقية أصلاً مثل دول الخليج العربي (٥).

<u>مشاريع قيد التنفيذ في مجال التعاون العربي الأفريقي</u>

لئن كان التعاون العربي – الأفريقي قد أضمحل شيئاً ما من ناحية الأطر والمؤسسات، وتطبيق الوثائق والنصوص المرجعية، إلاّ أن هذا التعاون والتواصل ما يزال بحمد الله –يسير– بصورة من الصور المتمثلة في الآتي:

أ – استمرار العلاقات على المستوي الثنائي بين الدول العربية والدول الأفريقية.

ب- استمرار نشاط المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

ج- استمرار الصناديق وبيوتات التمويل العربية في تقديم القروض لمشاريع التنمية في البلدان الإفريقية.

د - استمرار التشاور وتنسيق المواقف علي نحو ما بين الجانبين في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمم المتحدة، ومجموعة الـ ٧٧ ، وحركة عدم الانحياز، وفضلاً عن ذلك فإن هنالك بعض المشاريع والأنشطة العربية الأفريقية المشتركة التي هي قيد التنفيذ، والتي نذكر منها:

المعرض التجاري العربي - الأفريقي: والهدف من هذا المعرض هو تسهيل الاتصالات المباشرة فيما بين رجال الأعمال الأفارقة والعرب. وتشتمل الأنشطة الموازية لهذا المعرض علي منتدى للمستثمرين، ولقاءات للباعة والمشترين، بالإضافة إلي بعض العروض الثقافية. وقد ظل هذا المعرض منذ عام ١٩٩٣م ، يعقد مرة كل عامين بالتناوب بين دولة عربية وأخري أفريقية. حيث انعقدت الدورة الأولي لهذا المعرض في تونس العاصمة في أكتوبر ١٩٩٣م بمشاركة ٣٦ دولة عربية وأفريقية، وانعقدت الدورة الثانية في مدينة جوهانسبيرج في أكتوبر ١٩٩٥م بمشاركة ٣٦ دولة، والدورة الثالثة انعقدت بمدينة الشارقة بدولة الأمارات العربية المتحدة في أكتوبر ١٩٩٧م، بمشاركة ٣٤ دولة، والدورة الرابعة انعقدت بداكار في أبريل ١٩٩٩م بمشاركة ٢٢ دولة، والدورة الخامسة انعقدت بمدينة طرابلس بلبنان في أكتوبر ٢٠٠١م بمشاركة ٣١ دولة، والدورة السادسة انعقدت بدار السلام بتنزانيا في ديسمبر ٢٠٠٣م بمشاركة ٣٠ دولة.

الأسابيع المالية والتجارية: وقد أنعقد منها أسبوعان أحدهما بالقاهرة في مارس ١٩٩٥م، والثاني بواقادوقو في أكتوبر ١٩٩٨م.

المعهد الثقافي الأفريقي - العربي: وهو مؤسسة ثقافية مشتركة أسست في عام ٢٠٠٢م، ويوجد مقره في باماكو عاصمة مالي. ويضم مجلس إدارة هذا المعهد ممثلين لخمس دول من الجانبين، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، بالإضافة إلي ممثلين للمؤسسات ذات الصلة بتفويض من

قبل الجانبين. وقد عقد هذا المعهد اجتماعه الأول والثاني في باماكو في شهري ابريل وسبتمبر ٢٠٠٢م علي التوالي، بينما عقد اجتماعه الثالث في تونس العاصمة في يناير ٢٠٠٣م، والرابع في القاهرة في يناير ٢٠٠٤م. ويتكون المجلس الأكاديمي لهذا المعهد من ممثلين لدولتين من كل جانب، بالإضافة إلي ممثلين لبعض المؤسسات الأخرى ذات الصلة المنتدبين من قبل الطرفين. هذا، وقد عقد المجلس الأكاديمي للمعهد الثقافي العربي – الأفريقي اجتماعه الأول في القاهرة في يناير ٢٠٠٤م. أما بالنسبة لتمويل النفقات الإدارية للمعهد فتتكفل بها جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي مناصفة فيما بينهما، بينما يتم الاعتماد علي التمويل الخارجي بالنسبة لمقابلة نفقات البرامج.

المنبر العربي – الأفريقي للاستثمار في مجال الزراعة: المرحلة الأولي بالنسبة لغرب ووسط أفريقيا هي قيد التحضير.

هـ – استمرار نشاط نقطتي الارتكاز المعنيتين بمتابعة التعاون العربي – الأفريقي، ألا وهما: وحدة التعاون الأفريقي – العربي، التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وإدارة التعاون العربي – الأفريقي بجامعة الدول العربية(٦).

و– استمرار بعض مظاهر الدبلوماسية الشعبية والتواصل الجماهيري متمثلاً في بعض المهرجانات واللقاءات الشعبية العربية – الأفريقية المشتركة، علي غرار المهرجان الشبابي العربي – الأفريقي الذي أقيم بالخرطوم خلال عام ٢٠٠٥م.

<u>آفاق إنعاش التواصل العربي – الأفريقي.</u>

- السعي إلي إجراء مكاشفات فكرية متعمقة بين الرسميين والمثقفين والأكاديميين العرب والأفارقة بهدف مراجعة التجربة السابقة، بغية استلهام العبر والدروس الناجحة منها، والعمل علي تجنب السلبيات وتكريس الإيجابيات، وصولاً إلي إعادة

بناء التعاون العربي – الأفريقي علي أسس علمية سليمة تتوخي تحقيق المنفعة المشتركة.

- تكثيف النشاط الإعلامي من قبل الجانبين بهدف إلقاء الأضواء الكافية حول هذا الموضوع، بغرض تحسيس وتوعية كافة الطبقات والفئات الشعبية والنخب على حد سواء داخل البلدان العربية والإفريقية حول هذا الأمر الذي أضحي حتمياً في ظل قيام التكتلات الكبرى في عالم اليوم، والعمل علي إبراز نقاط التشابه والالتقاء، والقواسم المشتركة بين الفضائين العربي والأفريقي اللذين هما في الحقيقة فضاء واحد بكل الشواهد.
- إجراء المسوحات اللازمة في كلا الجانبين بغرض التعرف على نحو منهجي مفصل علي فرص الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة، بغية دراسة الصيغ المؤسسية لترويجها في القطاعين العام والخاص.
- العمل علي إنشاء شركات عامة ومختلطة بمشاركة رؤوس الأموال العربية والأفريقية في القطاعات الإنتاجية الحيوية، إذ لا يجب أن يقتصر التعاون علي الأطراف الحكومية الرسمية، بل يجب رفده بجهود المؤسسات الشعبية وغير الحكومية، كما أن من الأهمية بمكان الاستفادة من إمكانيات الاتحادات الصناعية والمهنية، والغرف والمؤسسات الاقتصادية، والجامعات والمعاهد الأكاديمية، ومراكز البحوث العلمية والفنية، مما يساعد علي خلق تيار شعبي يعزز التيار الحكومي، ويعمق التوعية بأهداف التعاون العربي – الأفريقي، ويشدد الترابط العضوي، والفكري، والمصلحي.
- العمل علي قيام تنمية مشتركة (عربية – افريقية) بالاعتماد علي الذات، وعلي العقول والقوي العاملة العربية والإفريقية المهاجرة في الدول الغربية، وتمكينها من الإسهام في عملية التنمية عن طريق تعميم وتنفيذ وإدارة المشروعات في أقطار المجموعتين، مما يتيح الاستفادة من خبرتها المتراكمة، وإشراكها في عملية البناء

في أوطانها الأصلية، ويمهد لعودتها النهائية ويضمن الحفاظ علي هويتها وأصالتها الحضارية.

- إعطاء الأولوية الاستثمارية للمشاريع ذات العلاقة بالموارد الطبيعية المتوفرة بكثافة في أفريقيا، وفي مقدمتها مشروعات الزراعة والري، والتعدين، وتوليد الكهرباء من الأنهار والمساقط المائية الإفريقية، والثروة الحيوانية(٧).
- العمل علي الاستفادة المتبادلة من الجاليات الإفريقية المقيمة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، والجاليات الأفريقية المقيمة في الدول العربية في تعزيز التواصل الاجتماعي والثقافي والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجانبين.
- العمل علي تعزيز دور الدبلوماسية الشعبية في تمتين أواصر التواصل العربي – الأفريقي، عبر تسهيل وتشجيع تبادل الزيارات والاتصالات بين الهيئات البرلمانية والمنظمات والفئات الشبابية والطلابية والنقابية والنسوية، والفرق الرياضية والموسيقية والمسرحية، وتكثيف تبادل المناشط الفنية والثقافية بين الجانبين العربي والأفريقي، والعمل علي إقامة المخيمات والأسابيع الثقافية والكشفية والرياضية المشتركة.
- التركيز علي جوانب التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري والثقافي وتبادل الاستثمار، والنأي بقدر الإمكان عن كل ما من شأنه أن يثير الحساسيات الأيدلوجية والسياسية.
- العمل علي دعم آليات التعاون العربي – الإفريقي القائمة حاليا، والسعي بإخلاص من أجل إحيائها وتفعيل دورها في المرحلة المقبلة.
- تكثيف اللقاءات والاتصالات بين الأجهزة المعنية بالتعاون العربي الأفريقي داخل كلا المنظمتين الإقليميتين: مفوضية الاتحاد الإفريقي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- العمل علي مواصلة النهج القديم القائم على التنسيق بين العرب والأفارقة داخل مختلف منابر الدبلوماسية الدولية المتعددة الأطراف، فضلاً عن العمل علي تكثيف الحوار والتشاور بين الطرفين حيال ما يطرأ من قضايا علي الصعيد الدولي.
- وأخيراً العمل من جانب الطرفين بجد واجتهاد من أجل انعقاد القمة العربية – الأفريقية الثانية في أقرب الآجال، شريطة التحضير الجيد لها، وبما يضمن خروجها بالنتائج التي من شأنها أن تدفع بمسيرة التعاون العربي – الأفريقي إلي الأمام في شتى المجالات.

مراجع

الدكتور / محمود أبو العينين (تحرير)

الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية / القاهرة ٢٠٠١م.

الدكتور / مصطفى عثمان إسماعيل

السودان وحركات التحرر الأفريقية، دار الأصالة، الخرطوم، ٢٠٠٦م.

الدكتور / مصطفى عثمان إسماعيل

السودان والقارة الأم : نحو دور قيادي فى ظل السلام، دار الأصالة، الخرطوم، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥م.

الدكتور / السيد فليفل (تحرير)

التقرير الإستراتيجي الأفريقي، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٤م.

تاريخ أفريقيا العام (اليونيسكو) المجلد الثامن، أفريقيا منذ عام ١٩٣٥م، اشرف على تحريره : على مزروعي و ك. ووندجي.

الهوامش

١. علي قضاي الدخر: الأسس القانونية للتعاون العربي – الأفريقي – ترجمه من الفرنسية : خالد محمد فرح، (نسخة مخطوطة من الكتاب)، صفحة ١٨

٢. د. خالد محمد فرح: مقدمة ترجمته لكتاب د. علي قضاي الدخر: "الأسس القانونية للتعاون العربي – الأفريقي"، المرجع السابق ذكره، صفحة٥

٣. الأستاذ/ سر الختم الخليفة:"اللقاء العربي – الأفريقي"، محاضرة منشورة. بمجلة الندوة الدبلوماسية التاسعة، وزارة الخارجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨١، الصفحات ١١٦-١٣٠.

٤. سر الختم الخليفة :" اللقاء العربي – الأفريقي"، المرجع السابق ذكره.

٥. خالد محمد فرح، "دور تجمع الساحل والصحراء في تعزيز التعاون العربي – الأفريقي" ورقة مقدمة في اجتماع فريق العمل حول التعاون العربي الأفريقي بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا ١١-١٢ مايو ٢٠٠٥م.

٦. Dr. Hassan Wida'a Elhassan. "The institutional set-up of the Afro – Arab cooperation", a paper presented at the meeting of the Working Group on Arfo – Arab cooperation. ١١-١٢ May ٢٠٠٥, Addis Ababa, Ethiopia.

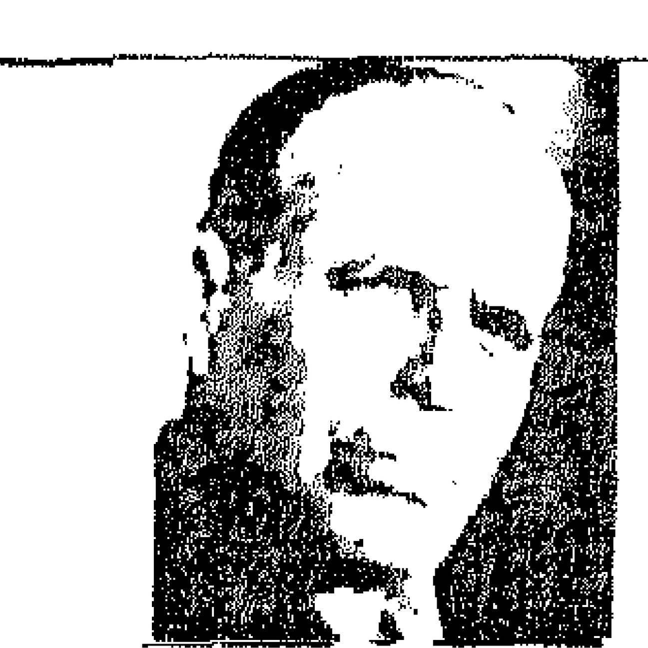
٧. د. بوجمعة المشي: "الاقتصاد العربي الأفريقي من واقع الضعف والتشتت إلي طموحات الإقلاع والتكامل"، بحث مقدم في إطار المائدة المستديرة للأساتذة العرب داخل الوطني العربي وخارجه، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، ٢٠٠٣م.

منظمة الوحدة الإفريقية[٢٢]

الآباء المؤسسون



H.M. KING HASSAN II
of MOROCCO
Independence March ٣rd ١٩٥٦
King Hassan is the monarchal of Morocco



H.E. HABIB BOUGUIBA
President of TUNISIA
He is the first President
Independence June ١st ١٩٥٦



H.M. HAILE SELLASEI I
the Emperor of ETHIOPIA
Independent since ٢٠٠ B.C.



Dr. WILLIAM V.S. TUBMAN
President of the Republic of LIBERIA
Independent since ١٨٤٧
Dr. TUBMAN is the ١٨ th president



General ABDUL NASSER
First President of the Arab Republic of EGYPT
Independence February ٢٢ nd ١٩٢٢



H.M. KING IDRIS
of LIBYA
Independence December ٢٤ th ١٩٥١



Dr. KWAME NKRUMAH
President of GHANA
Independence March ٦th ١٩٥٧
Republic Day July ١ st ١٩٦٠
He was the first premier and is the first president



H.E. SEKU TOURE
President of the Republic of GUINEA
Independence October ٢ nd ١٩٥٨.
He is the first president



H.E. AMADU AHIDJO
President of Federation of CAMEROON
Independence January ١st ١٩٦٠
He is the first president

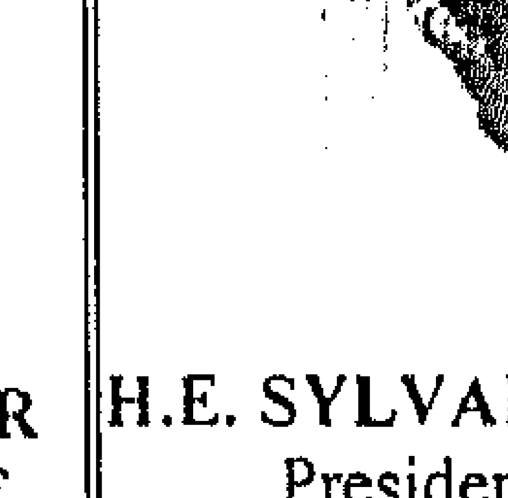
[٢٢] المصدر وكالة السودان للأنباء.



H.E. FRANCOIS TOMOLBAYE
President of Republic of CHAD
National Day January ١١th ١٩٦٠
He is the first president



H.E. LEOPOLD SENGHOR
President of the Republic of SENEGAL
Independence April ٤th ١٩٦٠
He is the first president



H.E. SYLVANUS OLYMPIO
President of TOGO
Independence Day April ٢٧th ١٩٦٠



H.E. ABDIRASCID SCERMARCH
Premier Minister of Republic of SOMALI
Independence July ١st ١٩٦٠



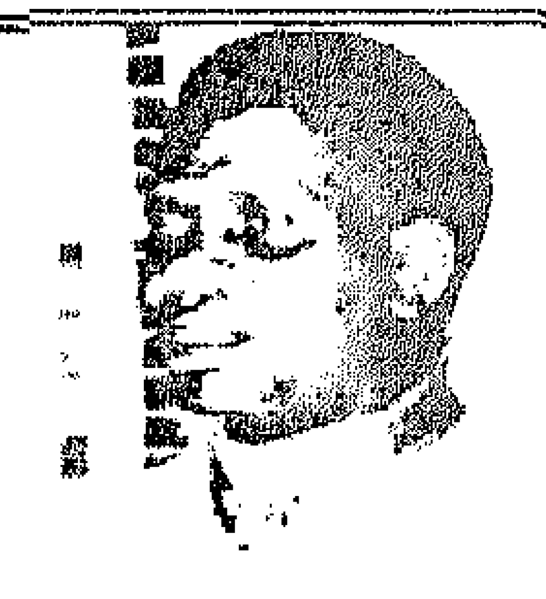
H.E. HUBERT MAGA
President of DAHOMEY
Independence August ١st ١٩٦٠
He is the first president



Dr. F. HOUPHOUET BOIGNY
President of IVORY COAST
Independence August ٧th ١٩٦٠
He is the first president



Hon. JOMO KENYATTA
First Prime Minister of KENYA
Independent nation in December ١٢th ١٩٦٣
One year later he became Kenya first President



H.E. FULBERT YOULOU
President of the Republic of the CONGO (Brazzaville)
Independence August ١٥th ١٩٦٠
He is the first President
He resigned on August ١٥th ١٩٦٣



H.E. LEON M'BA
President of the GABON Republic
Independence Aug ١٧th ١٩٦٠
He is the first President



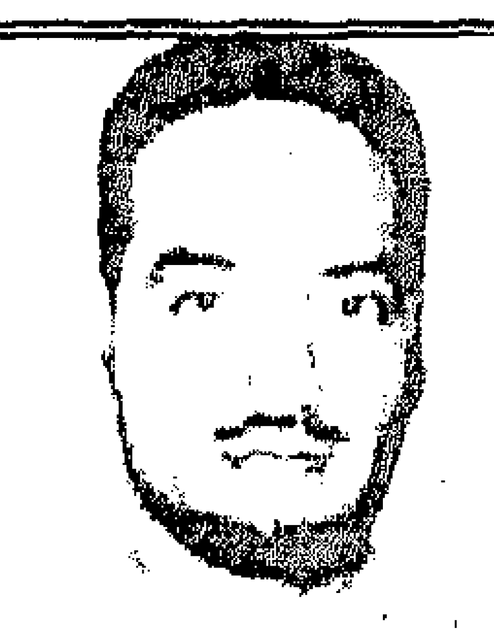
H.E. Dr. NNAMDI AZIKIWE
Governor- General and Commander -in- Chief of NIGERIA
Independence October ١st ١٩٦٠.
As a member (Dominion) of the Commonwealth of Nations
He is its first Governor-General.
And became President of The Repuplic on October ١st ١٩٦٣



Alhaj SIR ABUBAKA TAFAWA BALEWA Prime Minister of NIGERIA.
He is first Prime Minister of the Federation
Republic of Nigeria, October ١st ١٩٦٣



H.E. PHILBERT TSIRANANA
President of MALAGASY Republic. MADAGASCAR
Republic Day , October ١٤th ١٩٦٠.
He is the first President



H.E. MOKHTAR OULD DADDAH
President of the Republic of MAURITANIA
Independence November ٢٨th ١٩٦٠.
He is the first President



H.E. DAVID DACKO
President of CENTRAL AFRICAN Republic
Independence December ١st ١٩٦٠
He is the first President



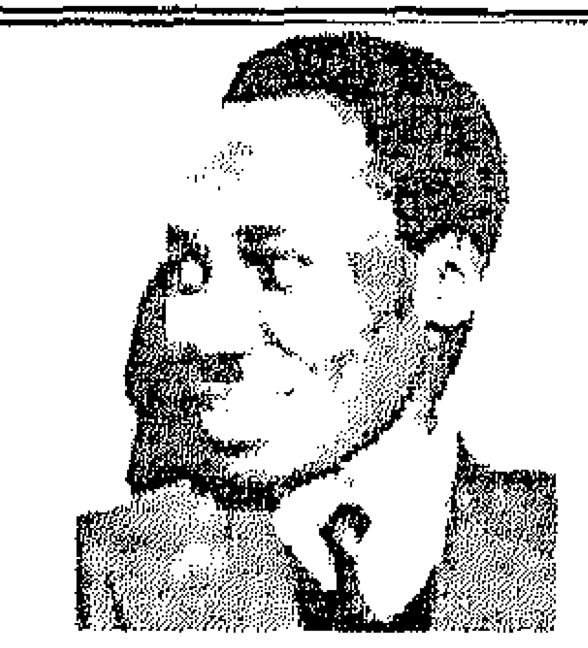
H.E. MAURICE YAMEOGO
President of UPPER VOLTA
Independence December ١١th ١٩٦٠
He is the first President



H.E. SIR HENRY BOSTON, G.CM.G. Governor-General and Commander-Chief of SIERRA LEONE Independence within the British Commonwealth
Independence April ٢٧th ١٩٦١
He is the first native Governor-General



SIR MILTON MARGAI, Kt., M.B.E.
The Prime Minister of SIERRA LEONE
Independence April ٢٧th ١٩٦١
He is the first Prime Minister



H.E. JULIUS K. NYERERE
President of TANGANYIKA
Independence December ٩th ١٩٦١
He is the first Prime Minister and now first President



H.M. MWAMBUTSA IV
King of BURUNDI
Independence July ١st ١٩٦٢



H.E. BEN BELLA
President of Republic of ALGERIA
Independence July ١st ١٩٦٢
He is the first President



H.E. APOLLO MILTON OBOTE
Prime Minister of UGANDA
Independence October ٩th ١٩٦٢



H.E.IBRAHIM ABBOUD
President of the Republic of the SUDAN
Independence January ١st ١٩٥٦



H.E. JOSEPH KASAVUBU
President of the CONGO (Leopoldville)
Independence June ٣٠th ١٩٦٠
He is the first President



H.E. U. MODIBO KEITA
President of Republic of MALI
Independence September ٢٢nd ١٩٦٠
He is the first President



H.E HAMANI DIORI
President of Republic of NIGER
Independence December ١٨th ١٩٦٠
He is the first President



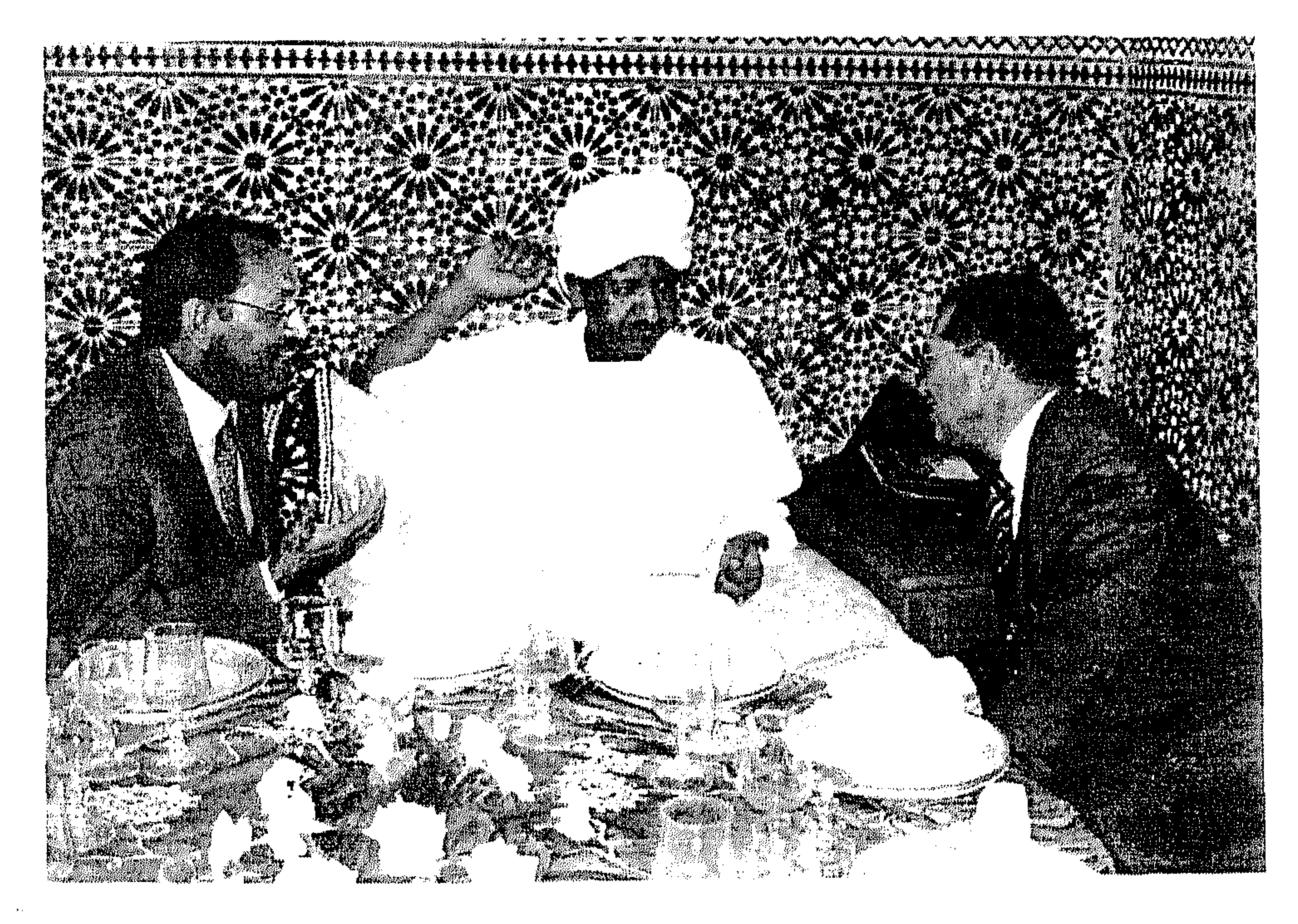
Dr. HASTINGS BANDA
First Prime Minister of NYASALAND
He was sworn in on Februrary ١st ١٩٦٣



يصنعون السلام في القارة .









السودان
المصالحة الوطنية والسلام
إتفاق القاهرة
١٨ يونيو-٢٠٠٥





الفهرســــــــت

الموضوع صفحة

هــذا الكتــاب الــذى يضم بين دفتيه أوراقاً تعنى ببعض التطــورات والهموم والتحديات الإفريقية قدمها الكاتب السياســى السودانى المرموق الدكتور مصطفى عثمان إسماعيــل من خلال منابر فكرية متفرقة فى طرابلس الغــرب ومهرجان أصيلة بالمغرب والمنتدى الثقافى ب (ابو ظبى)، ومما يكسب هذه الأوراق أهميتها فضلاً عن ما تحتويه من رصــد ورؤى وأفكار، الموقع السياسى البارز الــذى يشغله الكاتب حاليــاً فــى بلاده كمستشار لرئيس الجمهوريــة ومواقفــه السابقة فى إدارة الدبلوماسية السودانية كوزير للدولة بوزارة الخارجية (١٩٩٦ - ١٩٩٨) ثم وزيراً للخارجية (١٩٩٨ - ٢٠٠٥) ومن قبل موقعه فى تأسيس وإدارة مجلس الصداقة الشعبية العالمية، كما أنه كان ومازال أحد أبرز الناشطين لتفعيل آليات التعاون العربى - الإفريقى وبنــاء علاقات متوازنة بين دول المنظومة الإفريقية ومحيطهــا العالمى قائمة على الإحترام المتبادل وتبادل المنافع وله إسهاماته الفاعلة والعديدة فــى هذا المجال.
وإننى آمل مخلصاً ان يحقق هذا الكتاب ما نصبوا إليه جميعاً من تحريك للنقاش والحوار حول محتوياته بما يسهم فى تطوير الأفكار خاصة حول مشروع إفريقيا الموحدة وهو احد أهم التحديات التى تواجه إفريقيا عامة وا لاتحاد الإفريقى على وجه التحديد ...

الناشــر



MADBOULY BOOKSHOP مكتبة مدبولى
6 Talat Harb SQ. Tel.: 25756421 ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٢٥٧٥٦٤٢١
www.madboulybooks.com - info@madboulybooks.com